الافتتاحية

جميع المواطنين لضرورة إيلاء المعالجات الجدية اللازمة الأهمية التي تستحق. وقد

كان من نتيجة اعتماد تلك الإجراءات أن أصبح موضوع انعقاد مؤتمر باريس-٢ عملية ممكنة من جهة وأسهمت في إنجاحه من جهة أخرى.

ولقد تمثل ذلك في الدعم الكبير من قبل المجتمع الدولي بالمشاركين في مؤتمر باريس-٢ وما نتج عنه من آثار إيجابية على السوق المالية والنقدية في لبنان.

ماذا حقق منذ باريس ٢

اليوم وبعد مضي سنة أشهر على انعقاد المؤتمر المذكور استطاع لبنان الحصول على أكثر من ٨٠٪ من المبالغ التي التزمت بتقديمها الدول المشاركة في هذا المؤتمر، أي حوالي ٢.٥ مليار دولار أميركي من القروض الطويلة الأجل (لفترة ١٥ سنة) وبفوائد لا تتعدى ٥٪. وقد عمدت وزارة المالية إلى استعمال تلك الأموال في تسديد الديون المستحقة ذات الكلفة العالية وهي بصدد استكمال الحصول على المبالغ الأخرى التي التزمت بتقديمها الدول الباقية.

تعاون المصارف اللبنانية

وفي ظل نجاح باريس-٢، بادرت المصارف اللبنانية ومصرف لبنان، للمشاركة في مجهود الإصلاح المالي والاقتصادي وفي معالجة مشاكل العجز والدين العام، عمدت المصارف عبر الآلية المعتمدة مع مصرف لبنان إلى تقديم تمويل للخزينة اللبنانية بما يساوي حوالي ٣.١ مليار دولار أميركي ولمدة سنتين وبدون فائدة. كما عمد مصرف لبنان وبالتنسيق مع وزارة المالية إلى إلغاء جزء من محفظته من سندات الخزينة بقيمة ١.٨ مليار دولار عملاً بأحكام المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف وتحويل الجزء المتبقي وبمبلغ يعادل ١٨٧٠ مليون دولار إلى قرض طويل الأمد بفائدة ٤٪ لخمس عشرة سنة.

تحسن المؤشرات

نجم عن هذه التطورات الإيجابية تعزيز عودة الثقة في لبنان والثقة في مستقبل اقتصاده وأحدثت انقلاباً كبيراً في المؤشرات المالية والنقدية والاقتصادية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن كل هذه التطورات الإيجابية الهامة ما كانت لتتحقق لولا الجهود الكبيرة والالتزام المستمر من قبل الدولة اللبنانية بمتابعة عملية الإصلاح والاستمرار بالسير فيها. كذلك فإنها تؤكد على أهمية الدعم الذي يقدمه القطاع الخاص اللبناني وكذلك الدعم الذي تقدمه الدول العربية والشقيقة إلى لبنان.

الإيجابيات النقدية

من جهة أخرى فقد حقق نجاح مؤتمر باريس-٢ إيجابيات نقدية على أكثر من صعيد تمثلت بنمو الودائع المصرفية. كما شهدت الأسواق إقبالاً متزايداً لشراء الليرة اللبنانية. وشهدت الأسواق المصرفية تحسناً بارزاً في نسب دولرة الودائع التي انخفضت إلى ٦٨٪ حتى آخر شهر آذار مقارنة بنسبة ٧٣٪ حتى آخر شهر آذار ٢٠٠٢. وكان من أهم تلك التطورات الإيجابية أيضاً انخفاض معدل الفوائد بما يعادل نسبة ٤٠٪ وذلك على معدلات فوائد سندات الخزينة مقارنةً بالفترة التي سبقت انعقاد باريس-٢. كذلك فقد تحقق بنتيجة ذلك ارتفاع معدل الفائض في ميزان المدفوعات وارتفاع مجمل موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية (باستثناء الذهب) لتصل إلى ما يتجاوز العشرة مليارات دولار أمير كي. وهو أعلى مبلغ من الاحتياطيات غير الصافية عرفه مصرف لبنان. كذلك فقد انخفضت معدلات الفائدة على الودائع ورافقها انخفاض خجول وغير كاف في معدلات الفائدة المدينة.

لا شك بأن هذه الإيجابيات تسهم في تعزيز قدرة الدولة اللبنانية على إدارة سياستها النقدية وتؤمن استقراراً أكبر للعملة الوطنية. وبالتالي تعزز الثقة بقدرة لبنان على اجتياز الأزمات واحتوائها وتوفر مناخاً أفضل للاستثمار والنمو.

ويذكر أنه بنتيجة هذه الجهود، فقد عمدت شركة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد أند بورز (Standard & Poor's) إلى تغيير التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية مرتين: الأول من سلبي إلى ثابت، والثاني من ثابت إلى إيجابي، مما عكس نظرة الشركة الإيجابية إلى مستقبل الوضع الاقتصادي وأشار بوضوح إلى تراجع حدّة الضغوطات الناجمة عن الحاجة التمويلية.

الإيجابيات على صعيد المالية العامة

أمّا على صعيد المالية العامة، فقد أدّى إقرار الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٣ إلى التأكيد على أهمية السعي إلى خفض العجز بنسبة ٧٪ من الناتج المحلي مقارنةً مع سنة ٢٠٠٢، وإلى رفع الفائض الأولي بنسبة ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد تضمنت موازنة ٢٠٠٣ عدة إجراءات، أهمها خفض رقم الأعمال بالنسبة للمكلفين الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة، وإدخال ضريبة بنسبة ٥٪ على الفوائد المصرفية على الودائع من جهة الواردات، وكذلك إلى خفض شامل لمجمل النفقات. واليوم وبعد مضي خمسة أشهر على بدء تنفيذ موازنة ٢٠٠٣، تبيّن أن الإيرادات حققت ارتفاعاً بنسبة ٢٠٪ حتى آخر شهر نيسان ٢٠٠٣ مقارنةً بمجموعها حتى شهر نيسان ٢٠٠٢. مما ساهم بارتفاع الفائض الأولي بنسبة ٢٠٠٪ مقارنةً بشهر نيسان من العام الماضي. وأدّى إلى خفض عجز الموازنة بأكثر من ٦٠٪ مقارنةً بالفترة ذاتها للسنة الماضية.

ورشة الإصلاحات وتنظيم الإدارة المالية

من جهة أخرى ثابرت وزارة المالية على الدفع قدماً باتجاه تنفيذ ورشة الإصلاحات التي أطلقتها خلال السنوات الماضية؛ وهي تتمثل بتنفيذ مشاريع تحديثية (أربعة عشر مشروعاً تطويرياً- راجع لائحة المشاريع التي تقوم بتنفيذها وزارة المالية في آخر الافتتاحية) وهي

إجراءات إصلاحية تتوزع على جميع إدارات المالية العامة والشؤون العقارية والجمارك وتا لا شك فيه أن هذه البرامج التحديثية ستنعكس إيجاباً على تنظيم الإدارة المالية وعلى تبسيط عملية تسيير الإنفاق وزيادة الإيرادات بالإضافة إلى تحسين الخدمات للمواطنين وتعزيز الشفافية والإفصاح عن طريق توفير معلومات موثقة لكل المهتمين بالشأن المالي كذلك تناثر وزارة المالية على تحسين مستوى خدمة المواطن من خلال تطوير قدرات الإدارة المالية وتحسين كفاءة ومعرفة ومهارات العاملين في مختلف المديريات وتوفير الخدمات عبر أحدث الوسائل التكنولوجية ووسائل الاتصال وتعمل الوزارة حالياً على إنشاء قاعدة متطورة للمعلومات تتلاءم مع التطورات العالمية. وتهدف الجهود التي تبذلها الإدارة وجميع العاملين فيها إلى بناء إدارة عصرية تسهم في دفع عجلة الاقتصاد والتكيف مع التحولات المتسارعة وخدمة المواطنين

بشركاء في وضع القرار

وفي خطوة لإشراك كافة المعنيين من اقتصاديين وإعلاميين وفاعلين في المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي في لبنان وغيرهم من الأطراف في جهود الإصلاح فقد حرصت الوزارة على تعزيز الحوار مع المعالجات الاقتصادية والاجتماعية كافة من خلال حلقات نقاش أثبتت أهميتها لناحية تقريب وجهات النظر وتعزيز سياسة وزارة المالية الراسية إلى خلق تفاعل مثمر بين الدولة والوزارة من جهة وهيئات المجتمع المدني من جهة أخرى، بحيث صارت شريكاً حقيقياً في صنع القرار وفي المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية في بلادنا

كي لا تضيع الفرصة

غير أن هذه المسيرة الإصلاحية التي بدأتها الحكومة وحاسبتها وزارة المالية بعزيمة لا تلين في أكثر من مجال وهي ما زالت مصممة على ولوج باب الإصلاحات بشكل أكثر إصراراً في المرحلة القادمة تظل بمجموعها غير كافية ولذلك فإن هناك حاجة لتعزيز هذا النحى في مختلف إدارات ومؤسسات القطاع العام حيث أن هناك قضايا ومسائل عديدة تهم المواطنين وتتطلب ترشيد الإنفاق وزيادة مردوديته الاقتصادية والاجتماعية والوطنية وزيادة واردات الخزينة وخزيك عجلة الاقتصاد وزيادة انفتاحه وتعزيز قدرته الإنتاجية والتنافسية بقطاعيه العام والخاص

هناك بطأ شديدٌ في السير في عمليات التخصيص وما زالت الأمور المتعلقة بالإصلاحات الواجب إدخالها على السياسة الصحية والتعليمية والزراعية وكذلك نظام الضمان الاجتماعي وتعويض نهاية الخدمة في القطاعين الخاص والعام تراوح مكانها دون تقدم يذكر يؤدي إلى تفعيل حركة الاقتصاد والاستثمار وإيجاد فرص العمل الجديدة

إن الفترة القادمة على الرغم من صعوباتها وتحدياتها تحمل معها فرصاً جديدة وتتطلب منا إدراكاً لتلك الصعوبات وتصميماً على مواجهتها وعملاً دؤوباً يسهم في تحقيق ما يتوخاه المواطنون في عمل يعزز من حركة الاقتصاد ومؤسساته وزيادة إنتاجيته وتنافسيته بما يعزز من إيجاد فرص العمل الجديدة توصلاً إلى تحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين انطلاقاً مما تقدم فإن علينا في وزارة المالية وجميع العاملين فيها أن نقوم بجهد استثنائي لكي تتمكن الوزارة ومن خلال عملها وخدماتها للمواطن في أن تكون مستوى التحديات القادمة

لائحة الإصلاحات الهيكلية لتحديث وتطوير المالية العامة

- مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة
- مشروع مكننة الجمارك
- مشروع النفقات الاجتماعية ٢٠٠٠/٢٠٠١
- تحديث الإدارة مشروع مكننة مديرية المالية العامة
- تحديث إجراءات الدفع في القطاع العام
- الضريبة على القيمة المضافة
- تنمية وتدريب الطاقات البشرية
- تطوير أنظمة الموازنة والمحاسبة
- مشروع وحدة الأملاك المبنية
- الانفاقات التنائية (منع الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمارات)
- الضريبة على الرواتب والأجور
- وحدة كبار المكلفين
- قاعدة المكلفين المركزية

وزير المالية

فؤاد السنيورة

أعزائي قرّاء حديث المالية...

في بداية هذا العدد نتوجه فيه بخير حديث المالية بجزيل الشكر لجميع المهتمين بالنشرة والمطلعين عليها لا سيما للملاحظات البناءة التي تفضلتم بها في ما يتعلق بالعدد السابق من حديث المالية ونخص بالذكر السيد جرجس غلمية المفتش العام لدى هيئة التفتيش المركزي والسيدة نسرى بساط والسيد علي حيدر شامي

إن ملاحظاتكم لخير دليل على اهتمامكم بنشرتنا وقراءتكم لها ونحن نأمل أن تواصلوا تقديم الملاحظات والاقتراحات البناءة تحسيناً وإغناءً لـ"حديث المالية"

كما و بمكنكم إرسال ملاحظاتكم على بريدنا الإلكتروني التالي:
hadithelmalia@if.org.lb.

وزارة المالية والمعهد المالي باستقبال ١١٦ موظفاً جديداً

في إطار الجهود التي تبذلها وزارة المالية لتعزيز كادرها بالعنصر الشاب وفي ظل استحداث دوائر جديدة في مديرية الواردات (دائرة قاعدة المكلفين المركزية، دائرة ضريبة الرواتب والأجور، ودائرة كبار المكلفين)، قامت الوزارة بإجراء امتحانات دخول إلى ملاكها من خلال مجلس الخدمة المدنية لموظفين بصفة مراقبين ومحاسبين ومحتسبين بلغ عدد الناجحين فيها ١١٦. وكما جرت عليه العادة، قام المعهد المالي بتحضير برنامج تدريبي طويل تناول مواضيع عامة وأخرى متخصصة، إضافة إلى تدريب على الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الرواتب والأجور وذلك تحضيراً لاستلامهم وظائفهم.

ويقوم المتدربون بإعداد مشاريع بحث تتناول مواضيع ذات علاقة مباشرة بعملهم وذات إفادة لوزارة المالية، هدفها تحضيرهم على العمل الجماعي وتدريبهم على كتابة التقارير وتعريفهم بالمسائل التي تعنى عملهم، ويشرف على هذه الأبحاث مسؤولو التدريب في المعهد، وقد تمحورت حول المواضيع المالية:

- تبيان آراء الناس بموظف وزارة المالية وبتطبيق الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الرواتب والأجور؛
- تبيان آراء الموظفين الجدد بالوظائف التي يمارسونها؛
- آثار زيادة ساعات العمل على الموظفين في القطاع العام؛
- الضريبة الموحدة على الدخل؛
- مشاريع التحديث في مديرية الشؤون العقارية وفي مديرية الجمارك العامة؛
- دور المعهد المالي في بناء قدرات الموظفين؛
- كيفية معالجة التهرب الضريبي؛
- أهداف وخصائص دائرة كبار المكلفين؛
- المشاكل المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في لبنان؛
- الحوافز الضريبية التي اقترحتها مؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال"؛
- مواضيع أخرى تتعلق بالضريبة على القيمة المضافة مع إجراء مقارنات بين لبنان وبلدان أخرى. ■

سوف ننشر حديث المالية لمحة عن أهم هذه الأبحاث في أعدادها المقبلة.

موظف وزارة المالية في حقوقه وواجباته

خلال السنوات الثلاث الماضية قامت وزارة المالية بتوظيف ٤٠٠ موظف جديد منهم ١٣١ موظفاً في العام ٢٠٠٠ و١٣٢ موظفاً في العام ٢٠٠١، و٣٧ موظفاً في العام ٢٠٠٢، و١١٦ في العام ٢٠٠٣. وحرصاً من المعهد المالي على تعريفهم بالقوانين اللبنانية التي ترعى واجبات الموظف ومسؤولياته المسلكية والجزائية والمدنية، وبالأعمال المحظورة وأنواع العقوبات، ينظم المعهد دورياً برامج تدريبية من ١٤ ساعة تهدف إلى مراجعة نظام الموظفين الحالي في ما خص أنواع وشروط التعيين والأوضاع الوظيفية للموظف، وتتناول هذه الدورات التي ترتكز على الأسلوب الناشط مواضيع عدة أهمها:

- مبادئ التعيين، شروط التعيين العامة، الشروط الخاصة بكل فئة، شروط التعيين الخاصة بوزارة المالية.
- حقوق الموظف: الحقوق المالية أي الرواتب والتعويضات والمخصصات والحقوق المعنوية أي الندرج، الترقية، الترفيع، الإجازات، إلخ.

- الأوضاع الوظيفية: الأصالة، التفويض، الإنابة، الحلول، التوكيل، النقل.
- مسؤولية الموظفين: المسؤولية المسلكية، المسؤولية الجزائية، المسؤولية المدنية.
- انتهاء الخدمة: الاستقالة، الصرف من الخدمة، الإحالة على التقاعد، حالة العزل.

وقد شارك في الدورات التي بدأت في أول شهر نيسان ٣٧ موظفاً من مديريتي الضريبة على القيمة المضافة والجمارك. ■

تعزيز الدور الرقابي: دورة ضمت المراقبين الماليين والمفتشين في ديوان المحاسبة

بتاريخ ١٦ أيار ٢٠٠٣، أطلق المعهد المالي برنامج تدريب مكثف يتألف من ١٣٥ ساعة، مخصص للمراقبين الماليين في مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية، المسؤولين عن الرقابة على المؤسسات العامة اللبنانية ونخبة من المفتشين في ديوان المحاسبة. ويهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ معارفهم في مواضيع متعددة ذات صلة مباشرة بعملهم نذكر منها المحاسبة المالية والتحليل المالي، المعايير الدولية للمحاسبة، أصول الرقابة على المؤسسات العامة والمبادئ العملية والعلمية لعمليات التدقيق والرقابة. وبالإضافة إلى تعزيز المهارات المالية والمحاسبية لهؤلاء المراقبين من شأن هذه الدورة أن تعزز قدراتهم على رفع التقارير.

كذلك، سيتابع المتدربون وبلغ عددهم ٢٢ مراقباً مالياً و٧ موظفين من ديوان المحاسبة، دورات في المعلوماتية (معالجة النصوص Word والجدولات Excel) واللغة الإنكليزية المتخصصة. وكان المعهد المالي قد نظّم برعاية وحضور معالي وزير المالية حفلاً لافتتاح هذه الدورة نهار الجمعة الواقع فيه ١٦ أيار ٢٠٠٣، شارك فيه رئيس ديوان المحاسبة، القاضي رشيد حطيط، إلى جانب مدير عام المالية، الأستاذ ألان بيفاني، ومدير المحاسبة العامة، الأستاذ رياض ماريني، والمدير السابق للمحاسبة العامة ومستشار وزير المالية، السيد نعيم موسى وفريق المدربين. ويبيّن الجدول أدناه تفاصيل الدورات:

اسم الدورة	الهدف التدريبي	اسم المدرّب	الساعات
المؤسسات العامة وأصول وإجراءات الرقابة المالية عليها	تطوير المهارات الرقابية للمراقبين الماليين المسؤولين عن الرقابة على المؤسسات العامة اللبنانية؛ تعزيز المهارات المحاسبية والتحليلية للمراقبين الماليين؛ وتعزيز قدرتهم على رفع التقارير.	الأستاذ نعيم موسى	١٥
المحاسبة المالية والتحليل المالي	تعريف المتدربين بالمبادئ المحاسبية الأساسية وأصول التحليل المالي	الأستاذة رانيا عويضة	٦٠
المعايير الدولية للمحاسبة: نظرة عامة	تعريف المتدربين بالمعايير الدولية للمحاسبة مع التركيز على بعض المعايير التي تعني المراقبين الماليين في عملهم.	الأستاذ وسيم شاهين	٢٠
تقنيات التدقيق	شرح طبيعة وأهداف عملية التدقيق والممارسات المعتمدة.	الأستاذ ألكسندر زغيب	٤٠

كلمة مدرّب: "دورة تنشيطية حول تنظيم التدريب لفريق عمل المعهد المالي"

شارك فريق عمل المعهد المالي في دورة تنشيطية، امتدت من ١ إلى ١٤ نيسان (١٢ ساعة) وهدفت إلى مراجعة وتطوير نظام التدريب في المعهد. أحيتها السيدة جنان غانم الدويهي وتناول المشاركون خلالها الوسائل الحديثة لتحديد الاحتياجات التدريبية وتقييم الدورات والمتابعة. كما جرى تحديد المهام التفصيلية لكل أعضاء فريق العمل وكيفية تحسين التواصل بين العاملين في المعهد.

تميزت الدورة بالتحضير المسبق للجلسات التدريبية حيث عمد كل مشارك إلى وضع الخطوات التفصيلية للنشاط الموكل إليه وإلى عرض نماذج التقييم وقائمات التدقيق وبطاقات توزيع المهام وقام بعرضها على باقي الزملاء. تناولت الجلسات أنشطة التدريب المختلفة في المعهد وبرامج التدريب على المعلوماتية والتدريب خارج لبنان وتدريس اللغات، فضلاً عن أنشطة التواصل والإعلام كالمكتبة المالية والمؤتمرات والمناسبات وحديث المالية.

تأتي هذه الحلقة التدريبية في إطار متابعة دورة سابقة عقدت في آذار العام ٢٠٠٢. وقد اعتبر المشاركون أنه على الرغم من التعب والجهد في التحضير للجلسات التدريبية، إلا أن هذه الدورة كانت مناسبة لهم للتعرف أكثر على عمل بعضهم البعض. ولقد ساعدت هذه الدورة فريق المعهد المالي على توحيد

الخطوات العملية والنماذج المعتمدة في التدريب على أنواعه والتقييم والمراسلات (الإلكترونية والورقية) وكذلك توحيد لوائح المهام ولوائح التدقيق. كما ساعدت في تحسين لائحة المراسلة الإلكترونية الخاصة بالمكتبة المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه بنتيجة هذه الدورة سوف يتم وضع "النظام الفني للتدريب في المعهد المالي" ليكون دليلاً عملياً يُفتدى به عند تنظيم البرامج والأنشطة. ■

جنان غانم الدويهي

لرسم الطابع المالي ... أصول استيفاء

نظّم المعهد المالي ابتداءً من ٢٠٠٣/٣/١٩، دورة تدريبية حول أصول استيفاء رسم الطابع المالي شارك فيها ١٣ موظفاً من مختلف المناطق هدفت إلى تفسير قانون رسم الطابع المالي وتوحيد أصول تطبيقه وتحقيقه. امتدت الدورة على ٨ ساعات. أما أهم المواضيع التي عالجها المدرّب الأستاذ غازي رمّال، رئيس دائرة الضرائب غير المباشرة فكانت: ماهية رسم الطابع المالي، نشوء الحق بالرسم والإعفاءات، الرسم النسبي وكيفية احتساب الرسم، الرسم على صفقات الأشغال واللوازم والخدمات التي تعقدها البلديات والمؤسسات العامة، الرسم المقطوع، تأدية رسم الطابع المالي، الغرامات على رسم الطابع المالي واسترداده وأخيراً واجبات الموظف تجاه المواطنين. ■

فريق عمل الـVAT: الاتصال عبر الـ ☎

يسهر القيّمون على مديرية الضريبة على القيمة المضافة إلى تطوير أداء الموظفين في المديرية بما يتلائم وطبيعة عملهم اليومي مع المكلفين. وقد تمّ التحضير مؤخراً لدورة تدريبية حول مهارات الاتصال عبر الهاتف. وبناءً على ذلك، اقترح المعهد المالي المدربة جنان غانم الدوبهي لوضع البرنامج وتنفيذه. سبق وضع البرنامج تحديد للاحتياجات التدريبية قامت به المدربة لبعض الموظفات من خلال لقاء معهن في الدائرة. وقد عرضن لعدد من الصعوبات التي يتم مواجهتها خلال عملهن. وقد جرت هذه الدورة من ٢٩ نيسان حتى ٥ أيار ٢٠٠٣ وامتدت على تسع ساعات. شارك فيها ١١ موظفاً من دائرتي التحصيل والالتزام الضريبي التابعتين لمديرية الضريبة على القيمة المضافة، وموظفين اثنين من دائرة الضريبة على الرواتب والأجور. هدفت

الدورة إلى تطوير مهارات المشاركين لناحية المزيد من الإصغاء والحوار مع المكلف، تفادي التعابير والجمل التي يمكن أن تولد نزاعاً مع المكلف، طرح الأسئلة الجيدة وضبط المكالمة، وضع الأولويات وخطة العمل الزمنية لإجراء الاتصالات وكيفية الإحالة إلى الدوائر الأخرى. كما هدفت إلى تعريف المشاركين على كافة الخطوات العملية في تحضير وتنفيذ ومتابعة المكالمة الهاتفية، فضلاً عن خصائص الطباع المختلفة وكيفية التعامل معها. ■

أصول المراسلات الإدارية وإعداد النصوص

بهدف تنمية مهارات المتدربين في طريقة إعداد النصوص والمراسلات الإدارية وتعريفهم بمختلف الوثائق الإدارية والنصوص القانونية، نظم المعهد المالي بالتعاون مع السيد أنطوان جبران، رئيس مصلحة المراقبة والدراسات في مجلس الخدمة المدنية، دورة تدريبية تناولت أهم المواضيع التالية: الإنشاء الإداري، الوثائق الإدارية، تصنيف النصوص القانونية، هيكلية مشروع مرسوم أو مشروع قرار، أمثلة تطبيقية حول إعداد مشاريع نصوص في شؤون وظيفية مختلفة والمستندات التي يجب ضمها إلى الملف. امتدت الدورة التي بدأت يوم الاثنين الواقع في ٢٠٠٣/٥/١٩، على ١٢ ساعة ونالت اهتمام العديد من موظفي الفئتين الثالثة والرابعة، وبلغ عدد الاستمارات التي وصلت المعهد المالي حوالي التسعين استمارة من مختلف المديريات والدوائر. ■

دعوة: دورات تدريبية من نوع جديد

إنّ المعهد المالي ممثلاً بناديه الاجتماعي يدعو الموظفين والعاملين في وزارة المالية للمشاركة في دورات تدريبية حول الإسعافات الأولية. تُعرّف هذه الدورة مبادئ الإسعافات الأولية وتخصص فيها المشارك لـ١٤ ساعة من التدريب تتوزع على يومين في الأسبوع من الساعة الخامسة حتى الساعة السادسة والنصف. يجري التدريب مدرّب من الصليب الأحمر اللبناني.

عند نهاية هذه الدورة يصبح المشارك ملمّاً بالمبادئ الأساسية للإسعافات الأولية وبكيفية التصرّف في حال وقوع حادث. تختتم الدورة بامتحان، يتمّ من بعده تسليم المشاركين إفادات رسمية من الصليب الأحمر اللبناني.

نرجو من الراغبين في المشاركة في هذه الدورة الاتصال بالمعهد المالي (الآنسة ميشلا رزق).

ملاحظة: يذكر أن الحضور إلزامي.

مديرية الجمارك والتدريب

الجمارك السورية واللبنانية: تعاون

نظمت مديرية الجمارك اللبنانية دورة تدريبية خصصت لوفد من كبار مسؤولي الجمارك السورية امتدت على خمسة أيام من ١٧ حتى ٢١ شباط وتناولت مواضيع عدة خاصة باستعمالات البيان الجمركي الموحد المعتمد عالمياً ومكننة الإجراءات الجمركية. وقد استهلت الدورة بعرض خطة الإصلاح في الجمارك اللبنانية تولاه السادة جورج عازار، مستشار جمركي سليم بلعة، مدير مشروع مكننة وتطوير الجمارك، غسان نصرالله، رئيس مصلحة المركز الآلي الجمركي. وتلاه عرض حول البيان الجمركي الموحد، والرموز الدولية والتقييدات والمحظورات والإعفاءات والاتفاقيات التجارية التي تهم الجمارك. وقد تخللت الدورة زيارة ميدانية لمرفأ بيروت ومطار بيروت الدولي حيث تعرف الوفد السوري على طرق إدخال البيانات الجمركية ومعالجتها آلياً وعلى إجراءات الاستيراد والتصدير والمعاينة والمحاسبة. اختتمت الدورة بمناقشة عامة شملت الخطوات التي يجب اتباعها لاحقاً في ما يخص التدريب الجمركي في سوريا. تلاها حفل توزيع

شهادات على أعضاء الوفد السوري حضره معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة شدد فيه على أهمية تبادل الخبرات في هذا المجال ■

طلاب الجامعة العربية والجمارك

على مدى ثلاثة أيام (٣، ٥، و٦ آذار)، قام فريق تدريب الجمارك المتواجد في المعهد المالي بتدريب عدد من طلاب الجامعة العربية على مختلف استخدامات البيان الجمركي الموحد. وقد نسق هذه المبادرة السيد حسن غصن، عضو المجلس الأعلى للجمارك سابقاً بإشراف السيد نديم كنعان، رئيس فريق التدريب.

مرفأ بيروت والجمارك اللبنانية: تعاون لتحضير الحركة التجارية

بهدف تفعيل التنسيق بين إدارتي مرفأ بيروت والجمارك، شارك ٦٠ موظفاً من إدارة مرفأ بيروت في برنامج تدريبي حول "أنواع وشروط وطرق سير المعاملات الجمركية" في الفترة الممتدة من ١٩ آذار إلى ١٠ نيسان ٢٠٠٣. قام بالتدريب السيد جورج عازار، رئيس المركز الآلي الجمركي سابقاً. ومن أهم المواضيع التي تناولتها الدورة: طريقة سير المعاملات الجمركية من نقطة انطلاقها ولغاية إغلاقها مع تحديد الأدوار والصلاحيات؛ شروط تحضير البيانات الجمركية؛ أنواع البيانات من تصدير وإعادة تصدير واستيراد وترانزيت وبيانات التصفية. ومن المنتظر أن يساهم هذا التبادل والتعاون بين إدارتي الجمارك ومرفأ بيروت في تسهيل أعمال المواطنين وفي زيادة سرعة وفعالية سير المعاملات التجارية ■

برامج اللغة للفصل الثاني من السنة بدأت

الدورات	عدد الساعات	اسم المدرّب	تاريخ بدء الدورة
مدخل إلى اللغة ٢ Introductory 2	٥٠	هلا رافع	الاثنين ١٩ أيار ٢٠٠٣
متوسط ١ Intermediate 1	٥٠	هلا رافع	الثلاثاء ٢٠ أيار ٢٠٠٣
متوسط ١ Intermediate 1	٥٠	أسيا كنعان	الأربعاء ٢١ أيار ٢٠٠٣
متقدّم ١ Advanced 1	٥٠	فاديا ساسين	الثلاثاء ٢٠ أيار ٢٠٠٣
Technical English for Finance (BL3)	٥٠	زينا جبري	الاثنين ١٩ أيار ٢٠٠٣

يهدف نشر المعرفة اللغوية بين الموظفين والعاملين في وزارة المالية في كافة القيادات والمكاتب الإقليمية التابعة لها، سيتم تنظيم دورات في اللغة الإنكليزية والفرنسية في المناطق

التدريب على المعلوماتية: من ٢٠٠٣/١/١ لغاية ٢٠٠٣/٦/١٧

المديرية	المادة	العدد		المجموع
		الرجال	النساء	
مديرية الجمارك العامة	برامج معالجة النصوص والجداول	١٣	٠	١٣
مديرية المالية العامة	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	٨	٥	١٣
	برامج معالجة النصوص والجداول (متقدم)	٥	٩	١٤
	دورة تذكيرية ببرامج معالجة النصوص والجداول	٣٣	٢٦	٥٩
	دورة تدريبية لاستخدام شبكة الإنترنت	٧	١١	١٨
	برنامج العروض التقديمية	٣	١٨	٢١
مديرية الشؤون العقارية والمساحة	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	٢٢	٤	٢٦
إدارة حصر التبغ والتنباك	برامج معالجة النصوص والجدولات	١	٩	١٠
المجموع		**٩٢**	**٨٢**	**١٧٤**

التعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت

عقد المعهد العربي للتخطيط في الكويت بالتعاون مع المعهد المالي شهادة تدريبية حول "أساليب التحليل الكمي"، في مقره في بيروت، خلال الفترة الممتدة من ١٦ حزيران إلى ٤ تموز ٢٠٠٣. يحبيها منسقون من المعهد العربي للتخطيط بالكويت. تهدف هذه الشهادة إلى تزويد المشاركين بأهم الأساليب والمؤشرات الكمية في التحليل الاقتصادي وتقييم الأداء التنموي. وتتألف هذه الشهادة التدريبية من ثلاث

Arab Planning Institute - Kuwait

حلقات تدريبية تتناول كل منها:

- "تحليل المؤشرات الاقتصادية"، وتمتد من ١٦ إلى ٢٠ حزيران ٢٠٠٣.
- "أساليب القياس الاقتصادي والتنبؤ"، وتمتد من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران ٢٠٠٣.
- "الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي" وتمتد من ٣٠ حزيران إلى ٤ تموز ٢٠٠٣.

وقد دعي للمشاركة في هذه الدورة، بالإضافة إلى موظفي وزارة المالية، خبراء واختصاصيون من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والتجارة والإحصاء المركزي ومجلس الإنماء والإعمار وبورصة بيروت ومصرف لبنان وبعض الجامعات اللبنانية.

التعاون مع مصرف لبنان

منذ ثلاثة أعوام نشأت بين المعهد المالي ومركز تدريب مصرف لبنان علاقة مميزة ساهمت في تعميق معارف موظفي وزارة المالية المشاركين في مختلف دورات التدريب التي قدمها مصرف لبنان.
وخلال الفصل الأول من العام ٢٠٠٣، شارك ٢٩ موظفاً من مختلف مديريات وزارة المالية - لا سيما مديرية الخزينة والمحاسبة العامة ومديرية الجمارك وماليات مختلف المناطق - في الدورات التي نظمها مصرف لبنان والتي تناولت المواضيع التالية: تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، المهارات الإبداعية والفكرية، المؤشرات الاقتصادية والمالية، معايير المحاسبة الدولية، طرق الدفع، الإحصاءات، مقارنة الأنظمة المالية،

مصرف لبنان

وغيرها من المواضيع.
ولا بد من الإشارة إلى أن السيد محمد نافي، مدير مركز التدريب التابع لمصرف لبنان، حاضر في الدورات المخصصة للموظفين الجدد بهدف تعريفهم على مهام المصرف، وعلى علاقاته بمختلف المؤسسات العامة.

التعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية Amideast

في إطار خطة التعاون مع المعهد المالي، عرضت أمديست- لبنان على وزارة المالية اللبنانية مجموعة من منح التعليم مخصصة لدورات تدريبية في الولايات المتحدة أو منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.
وقد عمم المعهد هذه المنح طالباً من كافة موظفي الوزارة البحث عن دورات تدريبية خارج لبنان تصب في صميم عملهم واهتمامهم، ويكون من شأنها أن تعزز مهاراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم المهنية.
وقد أرسل المعهد المالي طلبات المشاركة التي وردته من الموظفين المهتمين إلى مكتب أمديست - لبنان.
تركزت هذه الطلبات حول المواضيع التالية: السياسات الضريبية والتحليل الضريبي لدى جامعة أندرو يونغ لدراسة السياسات Andrew Young School of Policy Studies؛ فن وممارسة تنمية القيادة لدى جامعة كينيدي Kennedy School of Government.

AMIDEAST أمديست

وغيرها من المواضيع التقنية.
يذكر أنه تم قبول السيد سلام عبدو، المكلف برئاسة دائرة الدراسات الضريبية في مديرية الضريبة على القيمة المضافة في الـ Duke University وسوف يلتحق بالبرنامج التدريبي ومدته ثلاثة أسابيع في الفترة من ٢٣ حزيران إلى ١٨ تموز. مبروك لزميلنا سلام.

مشروع توطين الرواتب ومعاشات التقاعد: نجاح للجميع

أصبح مشروع صرف الرواتب وكذلك معاشات التقاعد للمستحقين بواسطة المصارف التجارية وبعد أربعة عشر شهراً على إطلاقه من قبل وزارة المالية، أمراً واقعاً يتم تطبيقه على العاملين في إدارات الدولة كافة، وفي معظم المؤسسات والمصالح العامة وعلى جميع المتقاعدين.

إن مشروع توطين الرواتب والمعاشات هو أحد المشاريع المدرجة ضمن المخطط العام الذي يجري تنفيذه لتطوير أعمال وزارة المالية وتحديث أساليب العمل فيها والذي يشمل مختلف أوجه العمل في مديرية المالية العامة ومديرية الشؤون العقارية والمديرية العامة للجمارك وغيرها من المديريات التابعة لوزارة المالية وذلك وفقاً لبرنامج عمل موضوع بعناية يسهم في بناء وتطوير قاعدة المعلومات اللازمة لوزارة المالية والعاملة لمختلف القطاعات الاقتصادية وهو ما سيسهم ويتيح أيضاً تنفيذ جميع المراحل الآيلة إلى تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل.

البداية:

إن هذه المشاريع التطويرية ستؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية لدى الوزارة وتعزز قدرتها على الرقابة والمتابعة والتحليل فضلاً عن تمكينها من تطوير وتبسيط الإجراءات الآيلة إلى خدمة المواطنين بطريقة أفضل وأسرع وأقل كلفة.

لقد بدأت وزارة المالية بالتحضير العملي لمشروع توطين الرواتب ومعاشات التقاعد في الفصل الأخير من العام ٢٠٠١. وقد استدعى هذا الأمر بالإضافة إلى تعديل برامج الكمبيوتر وبعض إجراءات الحصر وتدقيق كشوفات الرواتب التنسيق مع المصارف التجارية ومع مصرف لبنان ومع مختلف إدارات الدولة والمؤسسات العامة.

في ضوء ذلك الإعداد بدأت وزارة المالية بتنفيذ هذا المشروع ابتداءً من مطلع شهر آذار ٢٠٠٢. وقد بوشر بتطبيقه بداية في وزارة المالية فقط ولمدة شهرين متتالين جرى خلالهما دراسة وتقييم هذه التجربة وإجراء التعديلات اللازمة عليها.

التطبيق في الإدارات العامة

بعد انتهاء فترة التجربة والتأكد من نجاحها بدأت وزارة المالية بتطبيق المشروع بشكل تدريجي في باقي الإدارات وفقاً لبرنامج عمل تم وضعه على أساس أن يتم الانتهاء من تطبيقه كاملاً مع نهاية العام ٢٠٠٢. وقد تم الالتزام بهذا الموعد حسب الخطة الموضوعة باستثناء بعض المناطق النائية في وزارة التربية التي من المفترض أن يشملها البرنامج خلال الشهرين القادمين وعندها يصبح عدد الموظفين المستفيدين من مشروع توطين الرواتب في القطاعات المدنية يناهز الخمسين ألف مستفيد.

التطبيق في الأسلاك العسكرية

كذلك وخلال تطبيق المراحل الأولى لمشروع توطين الرواتب بادرت وزارة المالية إلى التنسيق مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومع باقي الأجهزة الأمنية للمباشرة بتنفيذه لديها وقد كان للتجاوب الإيجابي والعملي لهذه الجهات أثره الفعّال في تطبيق البرنامج خلال فترة قياسية وبفعالية ودقة عالية جداً بذلك أصبح عدد المستفيدين من هذا المشروع في هذه الأسلاك ما يزيد عن ستين ألفاً.

التطبيق في المؤسسات العامة

كذلك وخلال نفس الفترة جرت المباشرة بتوطين الرواتب في المؤسسات والمصالح العامة وذلك بعد إصدار رئاسة مجلس الوزراء تعميماً (رقم ١٧ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨) حدد نهاية العام ٢٠٠٢ موعداً نهائياً للتنفيذ.

وقد التزمت معظم المؤسسات والمصالح العامة بمضمون هذا التعميم ونعذر على عدد قليل منها تنفيذه في الموعد المحدد لأسباب فنية أو إدارية تم تذليلها لاحقاً.

تسهيل أمور المتقاعدين

من جانب آخر فقد تم الانتهاء أيضاً من توطين معاشات التقاعد في المصارف بنهاية شهر أيار ٢٠٠٢. وتم الاستغناء عن صناديق صرف معاشات التقاعد التي كانت منتشرة في كافة المناطق اللبنانية. وبذلك فُجنت الوزارة في جنيب المتقاعدين مشقة الذهاب والتجمع أمام صناديق الدفع في وزارة المالية وتكبد معاناة ومشقة الزحمة والانتظار الذي كانوا يتعرضون له في بداية كل شهر وهكذا تم توطين جميع ملفات التقاعد التي ناهز عددها ٤٥ ملفاً بينما يبلغ عدد المستفيدين من معاشات التقاعد التي تم توطينها في المصارف ما يزيد عن ثلاثة أضعاف هذا العدد ◄◄◄

لماذا توطين الرواتب والمعاشات؟

إن النظام الذي اعتمدته وزارة المالية لصرف رواتب الموظفين ومعاشات التقاعد في المصارف التجارية هو نظام مطبّق في عدد كبير من دول العالم، وخاصة في الدول المتقدمة اقتصادياً ويؤدي تطبيقه إلى توفير عدد من المزايا والحسنات نورد بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

١- تخفيض المخاطر الناجمة عن نقل الأموال وحفظها وتبادلها.

٢- تسهيل وتسريع إصدار جداول الرواتب وإجراءات تحويلها بحيث يتم تحويلها إلكترونياً.

٣- تخفيض الحجم الهائل للأعمال الكتبية والورقية التي كانت تتم شهرياً في الإدارات ووزارة المالية ومصرف لبنان.

٤- تخفيف عبء قبض الرواتب على الموظفين وعلى المتقاعدين بشكل خاص وما يرافقه من انتقال وانتظار وغيرها من الأعباء.

٥- إتاحة المجال أمام الموظفين والمتقاعدين للاستفادة من البرامج والخدمات والتسهيلات الائتمانية التي تتيحها المصارف التجارية للموظفين والمتقاعدين بضمان رواتبهم عندما تكون رواتبهم أو أجورهم أو معاشاتهم التقاعدية موطّنة في تلك المصارف.

٦- إتاحة المجال أمام مختلف المؤسسات العامة والخاصة لتسهيل إجراءات جباية الرسوم والخدمات بواسطة المصارف التجارية وبالتالي تسريع وتخفيض تكلفة الجباية.

إن ما تم تنفيذه حتى الآن يمثل المرحلة الأولى من مشروع توطين الرواتب والمعاشات. وسيتبعه لاحقاً عدة مراحل ستشمل بالإضافة إلى تحديث برامج المعلوماتية وتطوير قاعدة المعلومات الخاصة بالموظفين والمتقاعدين، مكننة جميع أنواع المدفوعات التي يتم صرفها لهم بما فيها البدلات وغيرها من التعويضات كافة. ■

عوني بلطجي، مستشار وزير المالية

"الإدارة المالية والشفافية في الهيئات الأهلية اللبنانية"

نظمت المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، وهي أحد أقسام جمعية الشبان المسيحية في لبنان، في ٢٠٠٣/٥/٢٧، وبالتعاون مع المعهد المالي ورشة عمل حول "الإدارة المالية والشفافية في الهيئات الأهلية اللبنانية" في المعهد المالي. افتتحها وزير المالية بحضور النائب ناظم الخوري، ومديرة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية – أمديست السيدة بربرا بنلوي، ورئيس المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب السيد غسان صياح. وأتت هذه الورشة ضمن برنامج تعزيز الإدارة المالية في الهيئات الأهلية العاملة على النطاق المحلي الذي أطلقته المؤسسة بدعم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية – أمديست. توزعت الورشة على ثلاث جلسات عالجت المواضيع التالية: الإجراءات المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية والمحاسبة في الهيئات الأهلية، والموجبات الضريبية للهيئات الأهلية (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدخل للموظفين، ضريبة الأملاك المبنية، ورسم الانتقال).

حضر هذه الورشة ٥٠ مشاركاً من أعضاء مجالس إدارة ومدراء تنفيذيين وموظفين مختصين في ٢٣ هيئة أهلية عاملة في لبنان. ■

وزارة المالية والإصلاح في هيكلية النظام الضريبي

جرياً على عادته في إطلاع كبار موظفي وزارة المالية على المستجدات والحوار معهم بشأنها، عالج معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، في المعهد المالي في ٢٠٠٣/٥/٢، موضوع الإصلاح في هيكلية النظام الضريبي في وزارة المالية خلال اجتماع حضره مدير الواردات السيّد وليد الخطيب، ورئيس فريق الضريبة على القيمة المضافة السيّد شوقي حمد ورؤساء الماليات والمدراء ورؤساء الدوائر.

تطرق الحاضرون إلى الإصلاحات التي تم إنجازها حتى تاريخه والإصلاحات الجارية حالياً وتلك المنوي إدخالها مستقبلاً بغية الوصول إلى وزارة حديثة ومتطورة الأداء.

وقد تم عرض لمخطط الإصلاح في مديرية الواردات الذي يرتكز على التطوير في السياسات الضريبية، والتحديث في القوانين الضريبية وتحديث الإدارة الضريبية مروراً بمرحلة انتقالية تتمثل بإنشاء دائرة الضريبة على الرواتب والأجور، ودائرة قاعدة المكلفين المركزية ودائرة كبار المكلفين التي تم التعريف بها بشكل مطول نظراً لأهمية شريحة المكلفين الذين ينتمون إليها، فعلى الرغم من أنهم يشكلون نسبة ٧٪ فقط من مجموع المكلفين بضرائب الدخل على الأرباح، فإنهم يدفعون حوالي ٨٨٪ من مجموع هذه الضرائب. ■

"الحكومة الإلكترونية. الواقع والتحديات"

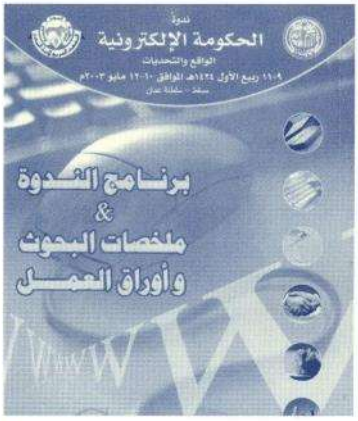

شاركت وزارة المالية، ممثلة بمنسقة مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة، السيدة رغدة جابر، في ندوة "الحكومة الإلكترونية. الواقع والتحديات" المنعقدة برعاية بلدية مسقط، سلطنة عمان، وبالتعاون مع المعهد العربي لإنماء المدن، وذلك من ١٠ إلى ١٢ أيار الماضي.

تميزت هذه الندوة بكثافة ونوعية المشاركين حيث حضر ٣٤٠ باحثاً ومشاركاً من ١٥ دولة، وعرضت ٢٥ ورقة عمل. وقد قدمت السيدة رغدة جابر، بالنيابة عن فريق المشروع بحثاً بعنوان: الحكومة الإلكترونية. النظريات وواقع التطبيق، ينطلق البحث من تجربة مشروع السجل العقاري في لبنان في المكننة وتحديث الخدمات ليستخلص بعض التوصيات الواجب الأخذ بها في ما خص تطبيق المشاريع المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، نوجز أهمها:

١- ضرورة التركيز في تعريف الحكومة الإلكترونية على أهمية تبسيط الإجراءات وتقصير المهل الزمنية اللازمة لإنجاز المعاملات بدلاً من التركيز المبالغ به على التعامل عن بعد (من شبكة الإنترنت وخلافه)، ذلك أن الهدف الأساسي للمكننة يجب أن يكون حفظ كرامة المواطن بتوفير السهولة والسرعة في إنجاز معاملاته، سواء كان ذلك بالاتصال عن بعد أو بالانتقال إلى دوائر الدولة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة استخدام وسائل الاتصال عن بعد، من إنترنت وخلافه، لا تتعدى الـ ١٠٪ من مجمل المواطنين في أكثر دول المنطقة استخداماً لهذه الوسائل (لبنان والإمارات العربية المتحدة)، نجد أن علينا التأكيد على أولوية تحسين الخدمات للمواطنين الذين يتعاملون مع دوائر الدولة مباشرة وليس فقط على الذين يتعاملون عن بعد.

٢- التشديد على أن الإصلاح القانوني، على أهميته للحكومة الإلكترونية، يجب أن لا يشكل نقطة بداية أو شرطاً من شروط الشروع بتطبيق المكننة، ذلك أن الروزنامة التشريعية غالباً ما ترتبط بالدورة الانتخابية، ذات الاعتبارات السياسية، بينما ترتبط روزنامة مشاريع المكننة بالحاجة إلى توفير الخدمات الإلكترونية بالسرعة القصوى للبدء بقطف ثمار الاستثمارات من شفافية وسرعة في الإنجاز، كما أنه من الصعب جداً تشريع ما ليس ملموساً ومنجزاً. وفي هذا الإطار، تنصح الباحثة من منطلق التجربة اللبنانية باعتماد أحد الأطر التشريعية المعتمدة دولياً لا سيما في البلدان المتقدمة في هذا المضمار مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، على أن يجري تطوير هذه الأطر وتفصيلها وفقاً لنمط يوازي التقدم المحقق في مكننة المعاملات الإدارية، لكي يأتي هذا التفصيل واضحاً وملائماً لخصوصيات الحكومة المعنية.

٣- التشديد على أهمية التواصل مع الإدارات المعنية بالمكننة، والتبادل الدائم للمعلومات، لكي تصبح مسألة تبني المنجزات الإلكترونية سهلة وممكنة، وفي هذا الإطار، شددت ورقة البحث على إيلاء مسألة تبني الإدارات العامة، بجميع مستوياتها، مبدأ التعامل الإلكتروني، الأهمية القصوى لما لذلك من تبعات على التنمية المستدامة، وانطلاقاً من التجربة اللبنانية، ينصح البحث باعتماد عدة استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف مثل جعل برنامج التدريب من صلب مشاريع المكننة، والعمل على استخدام مراحل التدقيق وقبول الناخ الإلكتروني لتعريف الموظفين بالمكننة، إضافة إلى الاستعانة بمختلف مستويات الموظفين في مهام مراجعة تصاميم البرامج وتجربتها، وغيرها من المهمات. كما أشارت ورقة العمل إلى أهمية التواصل مع جميع مستويات الموظفين من خلال جلسات عمل تشترك فيها مجموعات صغيرة من كل المستويات الوظيفية، وإلى أهمية الدعم والمساندة التي يوفرها المسؤولون في المستويات التنفيذية لدفع عجلة المكننة وتحقيق الالتزام بها، يذكر أنه في ما خص التجربة اللبنانية، شكل دعم معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، ومتابعته الوثيقة لتقدم العمل في المشروع، رافعة أساسية استند إليها فريق عمل المشروع في جميع مراحله.

أخيراً، شكلت ندوة "الحكومة الإلكترونية. الواقع والتحديات" فرصة لعرض تجربة لبنان في ما يتعلق بأحد مشاريع التحديث التي تقوم بها وزارة المالية منذ العام ١٩٩٦، ألا وهو مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة.

وقد لاقى البحث الذي عرضته السيدة جابر ترحيباً كبيراً من قبل أوساط المؤتمر حيث اعتبره المشاركون واحداً من أفضل ثلاث مساهمات في المؤتمر ككل. وقد أجرى تلفزيون عمان مقابلة مع السيدة جابر حول البحث وتجربة وزارة المالية اللبنانية في تطبيق الحكومة الإلكترونية في لبنان. ■

رغدة جابر
منسقة مشروع مكننة السجل العقاري والمساحة

تسهيل المعاملات الخاصة بالضريبة على الرواتب والأجور

في خطوة تمهيدية لتسهيل المعاملات الخاصة بالتصريح عن ضريبة الدخل على الرواتب والأجور وتأديتها من قبل مؤسسات القطاع الخاص، وتحسيناً للعلاقة مع المكلفين المعنيين بهذه الضريبة، انعقدت في المعهد المالي، في٣١ آذار ٢٠٠٣، حلقة نقاش حول هذه الضريبة شارك فيه مدير المالية العام الأستاذ ألان بيفاني، ومدير الواردات السيد وليد الخطيب إلى جانب رؤوساء الماليات وبعض رؤساء النقابات المهنية وممثلين عن جمعيات التجار وغرف التجارة والصناعة والزراعة بالإضافة إلى الصحافة المختصة (٧١ مشاركاً).

تخلل هذا اللقاء كلمة للسيد بيفاني أكد فيها على أن العملية الجديدة لتسجيل ضريبة الرواتب والأجور والتصريح عنها تأتي من ضمن التطوير الإداري وإعادة التنظيم الخاصة بهذه الضريبة مع التأكيد أنها لا تشكل ضريبة جديدة. وقد شرح السيد بيفاني كافة الخطوات التي تقوم بها الوزارة في إطار تطوير أداء الإدارة لناحية استكمال قاعدة المعلومات حول القطاع الخاص وضبط التهرب من الضريبة وتطوير أساليب التصريح والتحصيل والاستعانة بالقطاع المصرفي لتأدية الضريبة، وتحسين التواصل مع الإدارات العامة المعنية بالرواتب والأجور لا سيما إدارة الضمان الاجتماعي، وتدريب وتأهيل الموظفين على استعمال قواعد المعلومات وإدارة هذه الضريبة، مع التشديد على تأمين سهولة التعاطي مع المكلفين والتواصل مع المؤسسات الخاصة. ووضع جميع الأطر التي تحتاجها الإدارة المالية للقيام بمهامها بفعالية سعياً إلى تحقيق الالتزام الضريبي الكامل، على أن تصبح عملية التصريح والتكليف والدفع سهلة وواضحة للجميع.

تلا كلمة المدير العام عرض شرائح إلكترونية Powerpoint تولته رئيسة فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور، السيدة باسمة أنطونيوس، عرّفت فيه بمشروع تنظيم الضريبة على الرواتب والأجور الذي يتمثل بإعادة تنظيم ومكننة إجراءات الضريبة الحالية، كما عرضت نتائجه المتوقعة، وشرحت كافة التفاصيل الإجرائية المتعلقة بكيفية تسجيل المستخدمين والنماذج المستعملة في هذه المرحلة (٣ و ١-٣). كما عرضت إجراءات التصريح الشخصي والنماذج المستعملة (٨) مشيرة إلى مهل التسجيل الجديدة لكافة المؤسسات والتي وضعت وفقاً لعدد المستخدمين والأجراء فيها وأخيراً اختتم اللقاء بمجموعة من الأسئلة

طرحها المشاركون وأجاب عليها كل من السيدة أنطونيوس والسيد بيفاني. ■

شعارنا الجديد:
التصريح بواسطة البريد، الدفع بواسطة المصارف

مهل التسجيل	
الشهر	عدد المستخدمين والأجراء لدى صاحب العمل
أيار	١٠ أشخاص وأكثر
تموز	بين ٥ و ٩ أشخاص
أيلول	٣ و ٤ أشخاص
تشرين الثاني	شخصين
كانون الأول	شخصاً واحداً

ورد في العدد السابق من حديث المالية خطأ في نسب احتساب ضريبة الدخل على الرواتب والأجور وفي مقادير التنزيل العائلي، فإليكم الأرقام والنسب الصحيحة:

تحتسب ضريبة الدخل على الرواتب والأجور على أساس المعدلات الضريبية التالية:

- ٢٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي لا يتجاوز ٦ ملايين ل.ل.
- ٤٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ٦ ملايين ل.ل. ولا يتجاوز ١٥ مليون ل.ل.
- ٧٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ١٥ مليون ل.ل. ولا يتجاوز ٣٠ مليون ل.ل.
- ١١ ٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ٣٠ مليون ل.ل. ولا يتجاوز ٦٠ مليون ل.ل.
- ١٥٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن٦٠ مليون ل.ل ولا يتجاوز ١٢٠ مليون ل.ل.
- ٢٠٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ١٢٠ مليون ل.ل.

الوضع العائلي	مقدار التنزيل العائلي
للمكلف العازب أو للمكلفة العازبة	٧,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.
للمكلف المتزوج وزوجته تعمل وهما دون أولاد	
للمكلفة المتزوجة وزوجها يعمل وهما دون أولاد	
يضاف إلى هذا المبلغ	
للزوجة إذا كانت لا تعمل	٢,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.
عن كل ولد شرعي لا يزال على عاتق المكلف(٤) على ألا يتعدى عدد الأولاد الخمسة	٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

آخر أرقام الـ VAT مقارنة بين أيار ٢٠٠٢ و أيار ٢٠٠٣

	نهاية ٣١ أيار ٢٠٠٢	نهاية ٣١ أيار ٢٠٠٣	نسبة الزيادة
عدد الخاضعين للضريبة المحليين والمواطنين	٧٩٢٣	١٠١٠٢	٪ ٢٧.٥
عدد الخاضعين للضريبة المحليين إلزامياً	٦٦٢٣	٨٠١٩	٪ ٢١.٨
عدد الخاضعين للضريبة المحليين اختيارياً	١٣٠٠	٢٠٣٣	٪ ٥٦.٤
عدد الخاضعين للضريبة المحليين حسب المناطق			
بيروت	٣٠٢٤	٣٦٥١	٪ ٢٠.٧
جبل لبنان	٣٨٤١	٤٩٤٤	٪ ٢٨.٥
البقاع	٦٨٩	٤١٢	٪ ٤٢.٦
الجنوب	٣٢٠	٤٢٦	٪ ٣٦.٣
النبطية	٦٣	١٠٥	٪ ٦٦.٧
الشمال	٣٨١	٥٥٤	٪ ٤٥.٤
المجموع	٩٧٢٣	١٠١٠٢	٪ ٢٧.٥
عدد زائري موقع الإنترنت	١٢٨٥٨	١٩٣٢٧	٪ ٣٩.٥

مركز جديد لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة

افتتحت وزارة المالية في الخامس من شهر أيار الماضي مركزاً جديداً لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة في منطقة المصنع الحدودية. وأتت هذه الخطوة تكملة لخطوة سبق أن تمت

في مطار بيروت الدولي وتتولى شركة Global Refund تنفيذ عملية استرداد هذه الضريبة لصالح السواح الذين يغادرون الأراضي اللبنانية.

أما شروط استرداد الضريبة للسواح الذين يغادرون لبنان براً عبر منطقة المصنع الحدودية فهي التالية:

- وجوب الدخول إلى لبنان والخروج منه بواسطة جواز سفر.
- إرفاق الفاتورة الصادرة عن المتجر بالشيك الصادر عن شركة Global Refund.

• تسلم إدارة الجمارك اللبنانية عند نقطة المصنع الحدودية الشيك Global Refund بعد التحقق من البضائع والتأكد من مطابقتها لشروط الاسترداد.

في حال استوفى طلب الاسترداد كافة الشروط الواردة أعلاه يتم تحويل قيمة الاسترداد عبر بطاقة الائتمان إلى حساب السائح أو بموجب شيك مصرفي يرسل إلى العنوان الذي حدده السائح في الطلب وذلك ضمن مهلة أقصاها ٣٥ يوماً من تاريخ تقدمه للطلب. ■

ماريا تلحمي
رئيسة دائرة الاسترداد

هل تعلم؟

أن مديرية الجمارك تلعب دوراً هاماً في تحصيل الضريبة على القيمة المضافة سيما وأنها تجبي ما يعادل نسبة ٧٥٪ من هذه الضريبة

دليل المهن الحرة

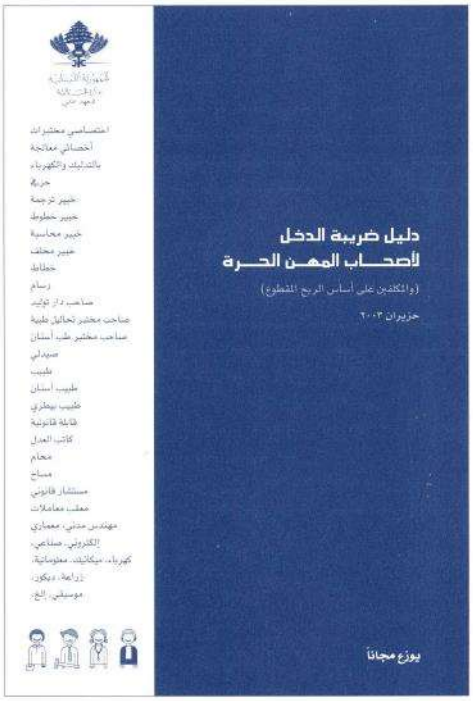

في إطار التعاون بين وزارة المالية ممثلةً بالمعهد المالي ومنظمة أمدبست-لبنان (AMIDEAST)، وإدراكاً منها بأن العلاقة السليمة بين الدولة والمواطن يجب أن تتسم بالوضوح والشفافية وأن تسودها الثقة والاحترام المتبادل، تم إعداد دليل "ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة" وهو الدليل الثاني ضمن سلسلة أدلة المواطن التي يعدها المعهد المالي والتي تُوزع مجاناً في كافة دوائر وزارة المالية وبعض الإدارات العامة والمكتبات العامة. يأتي دليل "ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة" بعد إصدار دليل المواطن حول "أصول وإجراءات إنجاز معاملات رسم الانتقال"، ليجيب على تساؤلات المواطنين بأسلوب سهل ومبسط وذلك بهدف:

- توضيح علاقة المواطن مع إدارة الضرائب المعنية بتطبيق قانون ضريبة الدخل.
- تسهيل إنجاز معاملاته الضريبية بنفسه في ما لو اختار ذلك.
- تبسيط مراجعاته لدى إدارة الضرائب ضناً بوقته ومنعاً لتعرضه لأية غرامة أو عقوبة.

إلى من يتوجه هذا الدليل؟

يتوجه هذا الدليل إلى كل صاحب مهنة حرة سواء انتسب إلى نقابة أم لم ينتسب، وإلى خريجي الجامعات الذين يستعدون للانضمام إلى القوى العاملة، بهدف توعيتهم على حقوقهم وواجباتهم في ما يخص التصريح عن ضريبة الدخل وطرق احتسابها، ومهل وإجراءات دفعها، والغرامات المترتبة عن عدم تسديدها، إلى جانب تقديم معلومات عن أصول الاعتراض وغيرها، وذلك من خلال نشرة موثوقة تزودهم بما يحتاجونه من معلومات بشكل سهل ومبسط.

لماذا هذا الدليل؟

إن توضيح إجراءات التعامل مع إدارة ضريبة الدخل من شأنه أن يشجع أصحاب المهن الحرة (أي المكلفين) على التقدم بتصاريحهم من دون الحاجة إلى اللجوء إلى طرف ثالث إذ هم رغبوا في ذلك، وأن يساعدهم على الالتزام بالقوانين وإتمام معاملاتهم بسرعة وفعالية أكبر وكلفة أقل. وهو الهدف التي تسعى إليه وزارة المالية من ضمن جهودها لتعزيز الشفافية في الدوائر المعنية عن طريق تعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم. ■

شربل شدراوي
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

اطلبوا هذا الدليل من المعهد المالي.

المعهد المالي في مبادرة للحفاظ على البيئة

لقد أظهر استفتاء أجرته مجلة "البيئة والتنمية" منذ سنتين تقريباً أن ما لا يقل عن ٨٥٪ من اللبنانيين يجمعون على أن بيئتهم في خطر، وأنه لا بد لكل فرد من القيام بعمل ما للحد من التردي البيئي الحاصل. ويمكن الجزم بأن قرارت صعبة اتخذت وكان لها مردود إيجابي على صعد بيئية عديدة، نذكر منها:

- قرار وقف السيارات العاملة على المازوت وقرار منع البنزين بالرصاص اللذان كان لهما أثراً في تحسين هواء العاصمة إلى حد ما، وفقاً لمقارنة نوعية الهواء التي أجراها فريق من الباحثين الجامعيين قبل وبعد صدور القرارين والتي تظهر نتائج أولية مشجعة جداً.
- قرار وقف الكسارات والمرامل، وإن كان لا يطبق بشكل كامل، إنما ساهم في كبح سرعة تآكل جبالنا ويبقى الكثير من العمل لجعل هذا القرار عملي ومنطقي.

غير أن الحفاظ على البيئة لا يكون فقط بقرارت حكومية تتخذ على صعيد الوطن كافة إنما يكون أيضاً بمبادرات يتخذها المواطنون. فقد أثبتت تجارب عديدة في القرى والمدن بأن الفرد إن نوى يمكنه القيام بأعمال جبارة تحافظ على البيئة. وأذكر في هذا الإطار تجربتين ناجحتين في قريتي "بشري" و"عرب صليم" لفرز النفايات المنزلية الصلبة وسحب منها ما يمكن تدويره وإعادة استعماله. لقد بدأ المشروعان في القريتين واستمرا مدة سنتين أو ثلاث ثم توقفا مرحلياً لأن المشاركة الأهلية ازدادت لدرجة أن تجهيزات المشروعان المبدئية لم تعد تحتمل هذا الكم وكان لابد من طلب العون من أصحاب الاختصاص لمتابعة ناجحة. وتكمن العبرة هنا في الإرادة الشعبية بالمشاركة العارمة من أجل بيئة أفضل.

من هذا المنطلق نقوم تجربة فريدة في المعهد المالي لتدوير الورق الناتج من الاستهلاك المكتبي ونأمل توسيع التجربة لتشمل أقسام أكثر في وزارة المالية بحيث يكون الهدف أن تدوّر وزارة المالية ٨٠٪ من استهلاكها الورقي.

إن الهدف صعب لكنه ليس مستحيل التحقيق.

إن العوامل المطلوبة لنجاح هكذا مشروع هي المشاركة البنّاءة لموظفي الوزارة، وتأمين منفذ تدويري لهذا الكم من الأوراق. الأمر المتوفر عبر قناتين: الأولى، معمل تدوير الورق والكرتون في الشويفات. غير أن كلفة النقل قد تكون عاملاً سلبياً في حال لم يتم جمع كمية كافية تبرر كلفة النقل. أما القناة الثانية فهي تقوم على تخمير هذه الأوراق مع النفايات العضوية لتحويلها إلى سماد زراعي. وهذه الوسيلة الأخيرة تشكل المنفذ التدويري الذي يعتمده المعهد المالي. و هنا تجدر الإشارة إلى أن النتائج مشجعة جداً.

قد يسأل البعض ما الجدوى من تدوير الورق؟

سؤال منطقي يجاب عليه بالتالي:

ما زلنا في لبنان نعتمد تقنية المطامر للتخلص من نفاياتنا وكل طن من الورق المرسل إلى المطمر يشغل ما لا يقل عن ٢،٥ متر مكعب؛ فنحن بالتالي نخسر مواد أولية (الورق) يمكن الاستفادة منها ونخسر أيضاً مساحة طمر يمكن الاستفادة منها لطمر العوادم كالأحذية والقماشيات وغيرها من النفايات. أضف إلى ذلك أن تدوير طن واحد من الورق يغنينا عن قطع ١٧ شجرة لإنتاج طن مماثل كما يوفر ٢١٤٦٠ ليتراً من المياه العذبة المستعملة، ناهيك عن توفير في الطاقة الإنتاجية تتعدى كلفة إنتاج طن من الزجاج أو الحديد.

البيئة الأفضل مسؤوليتنا جميعاً. وقد تم وضع الحجر الأساس لبدء حملة تدوير الورق في وزارة المالية اللبنانية. فلتتضافر جهودنا ولنجعل من هذه التجربة تجربةً ناجحةً يحتذى بها ونكون عنواناً لإدارة عامة حضارية نكون سبّاقة في هذا المجال.

من يعلم؟ قد تتفشى عدواها إلى وزارات أخرى وربما مدارس وجامعات ومكاتب القطاع الخاص، أوليس المستقبل هو ملك الذين يؤمنون بجمال الأحلام ؟؟؟ ■

زياد أبي شاكر
مهندس موارد بيولوجية

هل تعلم؟

١- أن تدوير طن واحد من الورق يغنينا عن قطع ١٧ شجرة.
٢- أن طن الورق المرسل إلى المطمر يشغل ٢،٥ م٣.
٣- أن تدوير طن واحد من الورق يوفر ٢١٤٦٠ ليتراً من المياه العذبة.

حملة تدوير الورق

فلنعمل جميعاً من أجل بيئة أفضل ووطن أجمل.
لمزيد من التفاصيل حول كيفية التحاق إداراتكم بمشروع تدوير الورق، الرجاء مراجعة الآنسة زينة مسك:
☎ ٠١/ ٤٢٥١٤٩ - ٤٢٥١٤٨
✉ z.misk@if.org.lb

الموازنة في أنظمتها الجديدة

إن القانون الفرنسي الجديد للموازنة المعروف بالـ **LOLF** **(Loi Organique Relative aux Lois de Finances)** والصادر بتاريخ ١ آب ٢٠٠١ هو ثمرة مبادرة اتخذها البرلمان الفرنسي بهدف إصلاح مرسوم العام ١٩٥٩ الخاص بتحضير الموازنة العامة وتنهدف هذه الخطوة اللافتة إلى تحديث قانون الموازنة الفرنسي وتفعيل الأداء المالي للدولة وذلك بصورة تدريجية. ويتلخص هدف القانون الجديد بالتحول من موازنات الاعتمادات بحسب نوع النفقة إلى موازنات البرامج فيستبدل بذلك ٨٤٨ بات نفقة في قانون الموازنة القديم بـ١٥٠ برنامج توزع على مختلف الوزارات في القانون الجديد. وتعمل الإدارة المالية الفرنسية جاهدةً على تطبيق هذا القانون بحلول العام ٢٠٠٦.

من شأن هذا القانون أن يسهم في تحسين تطبيق السياسات العامة للدولة الفرنسية من خلال منح "الإدارة" صلاحيات أوسع مقابل التزامها بتحقيق أهداف محددة مسبقاً. ويشكل هذا الإصلاح نقطة ارتكاز في إطار إصلاح الدولة الفرنسية ككل ■

البرلمان اللبناني يستضيف حلقة حوار حول قانون الموازنة الفرنسي الجديد

في إطار تحول العالم إلى أنظمة اقتصادية مالية جديدة أبرزها الانتقال من موازنة الاعتمادات إلى موازنات البرامج أو الأداء وتماشياً مع الجهود التي يبذلها لبنان لإعادة هيكلة اقتصاده وتفعيل أداء القطاع الحكومي فيه نظم المعهد المالي بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٦، بالتعاون مع لجنة المال والموازنة في البرلمان اللبناني ومديرية المحاسبة العامة في وزارة المال الفرنسية، حلقة حوار حول "القانون الفرنسي الجديد للموازنة". أحياها نائب مدير عام المحاسبة العامة الفرنسية وأحد المشاركين البارزين في وضع القانون الفرنسي الجديد للموازنة السيد جان باتيست جيله.

هدفت الحلقة إلى التعريف بمشروع إصلاح قانون الموازنة الفرنسي مروراً بكافة مراحله كما استعرضت التجربة التي تتم حالياً بهدف البحث عن فرص تطبيقها في لبنان. افتتح حلقة الحوار هذه رئيس لجنة المال والموازنة النائب سمير عازار ووزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة. وحضرها ما يقارب ٧٥ مشاركاً من وزراء ونواب وكبار المسؤولين في الهيئات الرقابية والإدارات العامة ونخبة من خبراء الاقتصاد والمال والصحافة الاقتصادية.

استهلت الجلسة بكلمة ترحيب ألقاها النائب عازار تطرق فيها إلى أهمية تطوير قانون الموازنة وهو من صلب اهتمام المجلس النيابي مشدداً على ضرورة خضوع المالية العامة لمعايير الكفاءة والأداء والإنتاجية تالياً مع القطاع الخاص. تلتها كلمة لوزير المالية شدد فيها على أهمية الاتجاهات الحديثة في تحديث نظم الموازنات العامة والتحول نحو أنماط جديدة في إدارته كما فعلت دول عديدة ومنها فرنسا.

أما السيد جان باتيست جيله فاستهل عرضه بوصف المراحل التي مر بها القانون الفرنسي الجديد للموازنة بدءاً من خصائص المرسوم الصادر عام ١٩٥٩ والذي تنطبق وفقاً لأحكامه قوانين الموازنات الحالية في فرنسا مقدماً لمحة تاريخية عن تطور قانون الموازنة منذ قيام الجمهورية الخامسة وصولاً إلى يومنا هذا.

من ثم عرض السيد جيله الخطوات التي قامت بها فرنسا لإصلاح قوانين الموازنات العامة خلال العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، والتي هي الآن في طور التطبيق حيث تم التركيز على إصلاح النظام المالي بتعديل المرسوم الصادر عام ١٩٥٩. وظهرت حركة مؤيدة للإصلاح دعمها التوافق القائم بين مجلسي النواب والشيوخ من جهة والحكومة من جهة أخرى.

بعدها، تحدث السيد جيله عن كيفية استفادة الفرنسيين من خبرات الدول التي كانت سباقة بتحديث قوانين موازنتها وعن الصعوبات التي تم تخطيها علماً أن قانون الموازنة بشكل بحد ذاته، أداة أساسية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وللإصلاح المالي والإداري. ومن ثم عرض السيد جيله بشكل مفصّل خصائص وأهداف القانون الفرنسي الجديد واختتمت الحلقة بأسئلة وحوار مع الحضور ■

خصائص وأهداف القانون الفرنسي الجديد للموازنة:

١- إصلاح الإدارة العامة من خلال:

- جعل الموازنات محددة بأهداف ونتائج:
  - تحديد برنامج عام للموازنة والذي هو عبارة عن مجموعة اعتمادات تعطى لتحقيق غاية معينة تتماشى مع توجه الحكومة وسياستها.
  - تحديد النتائج من خلال مشروع سنوي للأداء تقاس من خلاله الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للنفقة ونوعية الخدمة المقدمة وفعالية الإدارة في تأديتها.
  - تقديم تقرير سنوي عن النتائج المحققة يكون مطابقاً من حيث الشكل والهيكلية للمشروع السنوي للأداء وذلك للمقارنة بين ما تم توقعه وما تم تحقيقه فعلياً ◄ ◄ ◄

خصائص وأهداف القانون الفرنسي الجديد للموازنة (يتبع)

- منح الإداريين صلاحيات أوسع وتحميلهم مسؤولية أكبر وذلك عبر إعطائهم
  - هامش أكبر في التصرف في الاعتمادات الموكلة إليهم
  - حرية في نقل الاعتمادات بين الأبواب والفصول
  - تحميلهم مسؤولية أكبر تنتج عن التزامهم بتحقيق أهداف محددة وذلك من خلال مراقبة الأداء
- إعادة النظر في الإجراءات الإدارية الداخلية لجهة
  - تنظيم الهيكلية الإدارية وأداء مختلف الأقسام
  - وضع مؤشرات لقياس النتائج المحققة ووسائل لجمع وتبويب المعلومات
  - مراقبة وتدقيق المؤشرات المستعملة في قياس النتائج

٢. تأمين الشفافية في الموازنة وفي رقابة السلطة التشريعية من خلال:

- توسيع صلاحيات المجلس النيابي لناحية إجراء التعديلات على الموازنة ورقابتها
  - إعطاء صلاحيات أوسع لإجراء تعديلات برلمانية
  - تعزيز وتوسيع صلاحيات التدقيق والرقابة للأجهزة المتخصصة

إعلان:

المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة

تستضيف وزارة المالية اللبنانية، في بيروت من ١٤ حتى ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٣، وبالتعاون مع نظيرتها الفرنسية المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة، والذي يهدف إلى تعزيز علاقات التعاون في مجال التقنيات المالية بين الدول المشاركة.

وسوف يشكل انعقاد هذا المؤتمر أرضاً خصبةً لتبادل خبرات المسؤولين عن إدارات الخزينة والمحاسبة العامة في الدول والمنظمات المشاركة وللتعرف على الإجراءات التي تؤدي إلى تحسين إدارة الماليات العامة. ومن شأن هذا المؤتمر أن يعالج مواضيع ذات أهمية خاصة ومنها: تحديث إدارة الخزينة العامة وأنظمة الموازنات والمحاسبة وأنظمة الدفع، تحديث أسس التدقيق والرقابة على النفقات العامة ومؤشرات حسن الإدارة، إلى جانب الوسائل الحديثة لنشر المعلومات والتدريب المستمر.

سيضم المؤتمر حوالي ١٢٠ مشاركاً من:

- ٣٢ بلداً فرنكوفونياً جمعهم علاقة شراكة متينة مع وزارة المالية الفرنسية.
- ١٣ بلداً من منطقة الشرق الأوسط.
- ١٠ منظمات دولية.
- ٧ منظمات إقليمية.

المكتبة المالية والقانون الفرنسي الجديد للموازنة

يسلّط هذا العدد الضوء على كتاب من مجموعة المكتبة المالية ذات صلة مباشرة بالملف.

الإدارة العامة في الدولة وأدائها

لمؤلفيه هنري غيوم وغيوم دوبو وفرانك سيلفان

يطرح هذا الكتاب مسألة إصلاح الدولة ويعالجها من خلال تحليل مقارن لتجربة لعدة بلدان في هذا المجال. ويثبت هذا التحقيق أن هذه البلدان قد باشرت بتحديث إداراتها من خلال اعتماد نظام إدارة عامة جديد يرتكز على الأداء. كذلك يعرض الكتاب لأهداف الإدارة العامة الجديدة هذه وهيكليتها والطرق التي تعتمدها كما يركز على تشابه طرق تطبيق إدارة الأداء في كافة البلدان التي شملها التحقيق.

يلقي الكتاب أيضاً الضوء على المكاسب التي حققتها هذه البلدان من خلال تطبيق الإصلاحات في الموازنة، ويشدد على أثرها الحقيقي في سير أعمال الدولة. وتتلخص هذه المكاسب بما يلي: فعالية السياسات العامة، زيادة مسؤوليات الوزراء والإداريين، تحقيق الشفافية وتعزيز الإشراف الديمقراطي ونشر ثقافة الإدارة ضمن الإدارة العامة.

وأخيراً يلقي الكتاب الضوء على القانون الفرنسي الجديد للموازنة الذي من شأنه أن يغيّر القوانين المالية الفرنسية تغييراً جذرياً ويحاول أن يستمد من تجارب الدول الأخرى الشروط التي أدت إلى نجاح هذا الإصلاح، فتتمكن الدولة الفرنسية من تطبيقها

نحو إدارة عامة جديدة وموازنة جديدة

إن الموازنة باعتبارها واحدة من أهم أدوات السياسة المالية شغلت بال المفكرين الذين عملوا على تحديثها شكلاً ومضموناً كي تؤدي وظيفتها وتلعب دورها بشكل أتم وأكمل كوسيلة تخطيط وأداة إدارة وضبط تساهم في تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة.

وقد أصبح من المعروف أن الموازنات تأخذ أربعة أشكال أساسية هي:
- موازنة البنود (الاعتمادات)
- موازنة الأداء والبرامج
- موازنة التخطيط
- موازنة الصفر

يعتمد لبنان حالياً موازنة البنود (الاعتمادات) ويصنف الإنفاق بالكميات وبالأهداف الواجب تحقيقها أما غايات الإنفاق فهي محددة ولا يحور فتاور مخصصات أي بند بتناسب شكل الموازنة هذا مع الأسلوب الإداري المركزي الذي يتركز فيه القرار المالي في قمة الهرم والذي يحد من صلاحيات الموظف المسؤول عن إدارة الموازنة ومن هامش تحركه ولا يعطي الوزن الكافي لعملية قياس الأهداف المحققة أو لتحليل الكلفة ومقارنتها بالجدوى الاقتصادية وكذلك ينتفي ضمن هذا الأسلوب عنصرا التحليل والتقويم فالإنفاق هنا هو نسبة من الإنفاق السابق ولا يرتبط بالناتج من الإنفاق.

يلاحظ أن موازنة البنود (الاعتمادات) معنية بالكلفة أكثر ما هي معنية بالناتج من الإنفاق لذلك فقد اتجهت دول عديدة إلى اعتماد شكل آخر من أشكال الموازنة ألا وهو موازنة الأداء والبرامج. فالولايات المتحدة الأميركية اعتمدتها مع بداية الخمسينات واعتمدتها كندا في بداية السبعينات وفي الثمانينات اعتمدت بريطانيا موازنة البرامج وحذت حذوها معظم دول الكومنولث Commonwealth ودول شرق آسيا والعديد من الدول النامية وها أن فرنسا تستعد لتطبيقها تدريجياً على أن تعتمد بشكل كلي في موازنة العام ٢٠٠٦. علماً أن التحضيرات قد بدأت اعتباراً من العام ٢٠٠٢ مع تعديل القوانين المالية بموجب القانون رقم ٢٠٠١/١٩٢ تاريخ ٢٠٠١/٨/١.

وفي لبنان بدأ التفكير باعتماد هذا الشكل من أشكال الموازنة عن طريق الندوات وحلقات النقاش مع الخبراء الفرنسيين وغيرهم من أصحاب الاختصاص.

فما هو مفهوم موازنة الأداء والبرامج؟

يمكن القول إن "موازنة الأداء هي تلك التي تقدم أولاً الأغراض والأهداف التي تطلب من أجلها الاعتمادات وتبيّن تكاليف البرامج المقترحة لتحقيق هذه الأهداف وتعرض من ثم البيانات الكمية التي تسمح قياس الإنجازات والعمل المؤدى ضمن كل برنامج".

إذاً تحاول موازنة الأداء والبرامج تحديد الأهداف الرئيسية المنوي تحقيقها خلال السنة ومن ثم برمجتها من خلال جدول زمني وترجمتها إلى نشاطات أو برامج معينة وترجمة هذه البرامج إلى اعتمادات على أن يجري تحديد النتائج المتوخاة من الصرف أي معرفة المقابل العائد من صرف أي مبلغ من خلال تقدير وقياس النتائج وهذا الأمر يتطلب اعتماد مؤشرات كمية نوعية يتم على أساسها جمع معلومات دقيقة وموثوقة وهذا ما يشكل المحور الأساسي والتحدي الأكبر.

★ يتبين مما سبق أن موازنة الأداء والبرامج هي مجموعة عمليات متشابكة ولا بد من توفر عناصر عديدة لنجاح تطبيق هذه الموازنة نذكر منها:

١- وجود نظام محاسبي سليم ومكين ونظام جمع وتحليل المعلومات وجو إداري يساعد على اتخاذ القرارات.
٢- تحديد الأهداف بطريقة علمية وعملية.
٣- الانفاق على مؤشرات الإنجاز وتحليل المعلومات بأسلوب منهجي.
٤- وضع إطار من يسمح بمراجعة الموازنة فصلياً أو نصف سنوياً بشكل يسمح بتصويب الأهداف وإعادة توزيع الموارد وفقاً للضرورة والمستجدات.
٥- إعداد المعنيين بوضع الموازنات على هذا النهج الجديد في التفكير وتقديم المساعدة التقنية لهم والتدريب المستمر لا سيما في المرحلة الأولى الانتقالية.
٦- توفير الدعم السياسي لا سيما داخل البرلمان اللبناني المعني بدراسة وإقرار الموازنة.

إن تطبيق موازنة الأداء ينبغي أن يتم على مراحل فيجري اختيار وزارة أو وزارتين بعد دراسة أوضاعها لا سيما لجهة توفر قواعد المعلومات المحاسبية ومدى استعداد ومعرفة موظفيها بتحديات هذا العمل وبعد التأكد من نجاح هذا التطبيق في الوزارة أو الوزارات المعنية يجري الانتقال إلى وزارات أخرى حتى التعميم.

★ أما بالنسبة إلى الفوائد المرجوة من تطبيق موازنة الأداء فيمكن اختصارها بما يلي:

١- توفر موازنة الأداء مرونة في تهيئة الموازنة ومراجعتها وتنفيذها وفي توزيع الموارد بين البرامج ونواحي الإنفاق الأخرى.
٢- تسهل تخفيض النفقات وتؤدي إلى الوضوح والشفافية.
٣- تعتبر خطوة أساسية في برامج الإصلاح المالي والإداري الشامل.
٤- تساعد في تحديد الأهداف وفي تكريس الأولويات.
٥- تعزز المساءلة في نطاق الرقابة المؤخرة وتخفف من الرقابة المسبقة التي تنحصر حالياً في انطباق الاعتماد وصحة تنفيذه.
٦- تعزز الرقابة البرلمانية على إنفاق المال العام ■

الياس شربل
خبير الموازنة ومراقبة النفقات

ندوة حول الإصلاح الضريبي في لبنان

في إطار ندوة نظمها الحزب الاشتراكي في فندق الفيفيتور روتانا بتاريخ ١١ و١٢ أيار ٢٠٠٣، تناولت الإصلاح الضريبي في لبنان بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية. حاضر مدير المالية العام حول الإدارة الضريبية، متحدثاً عن الإصلاحات التي تمت وعن التطلعات المستقبلية ومشدداً على المشاكل التي تعاني منها الإدارة وسبل تخطيها كما شارك في الطاولة المستديرة مستشار وزير المالية للشؤون الاقتصادية والمالية، الأستاذ جهاد أزعور.

اجتماع وزير المالية بالاقتصاديين

بعد مرور سنة أشهر على انعقاد مؤتمر باريس ٢ التقى وزير المالية في ٢٠ أيار في المعهد المالي مجموعة من الاقتصاديين وناقش معهم التطورات الاقتصادية الناجمة عن هذا المؤتمر. ودار هذا النقاش حول المحاور التالية: ما تم تطبيقه من قانون الموازنة حتى تاريخ اللقاء، تأثير القوانين الجديدة في الوضع الضريبي، التطورات المالية والنقدية الناتجة عن مؤتمر باريس ٢، الإصلاحات التي تعمل وزارة المالية على تطبيقها والأثر المباشر لحرب العراق على الاقتصاد اللبناني.

وفي الإطار نفسه عقد وزير المالية مؤتمراً صحافياً في ٢٧ أيار ناقش فيه المواضيع عينها مع عدد من الوجوه الإعلامية البارزة في الصحافة الاقتصادية المكتوبة والمرئية.

المساهمات الناتجة عن مؤتمر باريس ٢

الجهة المانحة	المبلغ	تاريخ المساهمة
ماليزيا	٣٠٠ مليون دولار أميركي	كانون الأول ٢٠٠٢
سلطنة عمان	٢٠ مليون دولار أميركي	كانون الأول ٢٠٠٢
صندوق النقد العربي	٥٥ مليون دولار أميركي	كانون الأول ٢٠٠٢
الإمارات العربية المتحدة	٣٠٠ مليون دولار أميركي	كانون الثاني ٢٠٠٣
الكويت	٣٠٠ مليون دولار أميركي	كانون الثاني ٢٠٠٣
المملكة العربية السعودية	٧٠٠ مليون دولار أميركي	آذار ٢٠٠٣
فرنسا	٥٠٠ مليون يورو	آذار ٢٠٠٣
الاتحاد الأوروبي	١٢.٢٥ مليون يورو	نيسان ٢٠٠٣
قطر	٢٠٠ مليون دولار أميركي	أيار ٢٠٠٣

وزير المالية يلتقي كبار موظفي مديريتي الجمارك والسجل العقاري والمساحة

إثر التقييم الحكومي الأخير عقد معالي وزير المالية في ١١ أيار اجتماعاً مع مديريتي الجمارك والسجل العقاري والمساحة في المعهد المالي بهدف مناقشة سبل تطبيق الإصلاحات في وزارة المالية والتي تتلخص بتخفيض الإنفاق وزيادة الموارد المالية. كما تم استعراض تطور خطط المكننة وإعادة التنظيم التي يجري العمل بها في كلتي المديريتين للعام ٢٠٠٣. فقدمت مديرية السجل العقاري والمساحة عرضاً للإنجازات التي حققتها في مجال مكننة السجل العقاري وخرائط المساحة (راجع افتتاحية العدد ١٥ من حديث المالية). من جهة أخرى استعرضت مديرية الجمارك تطور العمل في مشاريع المكننة وعرضت كذلك لخطة تطوير عملها للعام ٢٠٠٣، والتي تتضمن استكمال مشاريع المكننة والتدريب، وذلك بهدف تحقيق شعارها "سرعة في التخليص ورقابة لاحقة وفعالة".

لقاء مفتوح لأساتذة الجامعة اللبنانية-برنامج دبلوم الدراسات العليا المتخصصة بـ"إدارة الأعمال والمحاسبة"

في إطار التعاون وتبادل الخبرات الذي تسعى وزارة المالية إلى إرسائه مع مختلف الجامعات اللبنانية بهدف استحداث نواة من الأساتذة-المدربين لدى المعهد المالي بمكنهم نقل معارفهم إلى موظفي وزارة المالية وإلى طلابهم الذين يشكلون المصدر الرئيسي للتوظيف في وزارة المالية، نظم المعهد المالي لقاءً

مفتوحاً مع المسؤولين والأساتذة المحاضرين في الجامعة اللبنانية-برنامج دبلوم الدراسات العليا المتخصصة بـ"إدارة الأعمال والمحاسبة"، وذلك في الرابع من شباط ٢٠٠٣. شارك في اللقاء السيّد ميشال بنصار Michel Bennasar، المدير الإقليمي لوكالة الجامعات الفرانكفونية، والدكتور محمد جماعي، المسؤول عن برنامج دبلوم الدراسات العليا المتخصصة بـ"إدارة الأعمال والمحاسبة" في الجامعة اللبنانية، والأساتذة المحاضرين في هذا البرنامج إلى جانب مستشار وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور.

بدأ اللقاء بجولة في المعهد والمكتبة المالية حيث اطلع الأساتذة على أهم النشاطات التي يتولاها المعهد والتجهيزات المتوفرة لديه تلتها كلمة ترحيب بالزوار وعرض لأهداف اللقاء تبعه نقاش حول كيفية تنمية التبادل بين الجامعة اللبنانية والمعهد وتعزيز مشاركة الأساتذة في النشاطات التي تقوم بها وزارة المالية فيها تنمية الثقافة المالية وتحسين قدرات الموظفين وتشجيع الحوار الاقتصادي.

خطة تعاون العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ مع فرنسا

قامت مديرة المعهد المالي السيدة لمياء البيض برافقها السيدة رولا بويش المسؤولة عن العلاقات الخارجية وعن متابعة أنشطة التعاون الفني والتقني اللبناني الفرنسي بزيارة إلى فرنسا في الفترة الممتدة من ٢٨ نيسان إلى ٢ أيار. وقد تمت خلال هذه الزيارة مناقشة كيفية تطوير أنشطة التعاون التقني مع وزارة المال الفرنسية للعام ٢٠٠٣ وإعداد برنامج التعاون للعام ٢٠٠٤. كما تم عقد الاجتماع الثاني للجنة المسؤولة عن تنظيم المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة الذي تنظمه وزارة المالية اللبنانية بالتعاون مع نظيرتها الفرنسية في بيروت من ١٤ حتى ١٧ تشرين الأول. لاقت هذه الزيارة نجاحاً لناحية الاجتماعات مع المسؤولين عن مختلف مديريات وزارة المال الفرنسية. وقد نتج عنها خطة تعاون للعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤. تميزت بتعدد أنشطة التعاون التقني وكثرة دورات التدريب المتخصصة والبعثات المتبادلة.

نشاطات وزارة المالية خارج لبنان

- ١٢-٢١ أيار:
شارك وفد من وزارة المالية في المؤتمر السنوي للبنك الدولي في السويد الذي حمل عنوان إدارة الدين والأسواق المالية العالمية.
- ٩-١٨ أيار:
شارك وفد من وزارة المالية في مؤتمر UNCTAD في مصر حيث أجرى دورة تدريبية حول موضوع اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمارات.
- ٢٣ نيسان ٢٠٠٣:
شارك وزير المالية ومستشاره الدكتور جهاد أزعور في مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال العرب الذي نظمه صندوق النقد العربي في أبو ظبي على هامش الاجتماع السنوي لمجلس المحافظين للمصارف العربية.
- ١٠-١٣ نيسان ٢٠٠٣:
عقد اجتماع مجموعة البلدان الـ٢٤ (G24) في مقر البنك الدولي في واشنطن. ترأسه وزير المالية اللبنانية وشارك فيه وفد من الوزارة يتألف من مدير المالية العامة الأستاذ ألان بيفاني ومستشار وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور وعدد من الخبراء في وزارة المالية.

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية والدولية لوزارة المالية:

- ١٢-١٧ أيار: زارت بعثة من البنك الدولي وزارة المالية لتقديم معونة تقنية لتطوير وإصلاح نظام التقاعد في القطاع العام.
- ٢٦-٣٠ أيار: زار وفد هولندي وزارة المالية لتوقيع اتفاقية تلافي الازدواج الضريبي بين كل من لبنان وهولندا.
- ١٠-١٢ آذار: استقبلت وزارة المالية وفد من شركة S&P للتقييم الائتماني للدول والشركات لإجراء التقييم السنوي الشامل التي اعتادت الشركة إجراءه وقد أصدرت الشركة في ٢٤ نيسان تقريرها الذي أشار إلى تحول الوضع الاقتصادي اللبناني من مستقر إلى إيجابي. بعد أن كان تقريرها الصادر في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢ قد أشار إلى تحوله من سلبي إلى مستقر.
- ٢٦-٢٧ **شباط**: زار وفد من وزارة المالية الباكستانية وزارة المالية اللبنانية لإجراء الجولة الثانية من مناقشات اتفاقية تلافي الازدواج الضريبي بين كل من البلدين.
- ٢٥-٢٧ **شباط**: استقبلت وزارة المالية وفد من شركة Moody's للتقييم الائتماني للدول والشركات لإجراء تقييمها السنوي للحالة اللبنانية.
- ١٨ **شباط**: زار وفد من وزارة المالية القبرصية وزارة المالية لتوقيع اتفاقية تلافي الازدواج الضريبي بين كل من البلدين.
- ٧ **كانون الثاني-٧ شباط**: زار وفد من صندوق النقد الدولي- قسم الشرق الأوسط وزارة المالية بهدف متابعة وتحديث المشاورات السنوية للمادة الرابعة التي بدأت في العام المنصرم.
- ٢١-٢٨/٢٤-٣١ **كانون الثاني**: زار وفد من وزارة المالية الهولندية وزارة المالية اللبنانية بهدف توقيع اتفاقيتين الأولى حول تلافي الازدواج الضريبي والثانية حول حماية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين.
- ٢٠ **كانون الثاني**: زار وفد من وزارة المالية الماليزية وزارة المالية لتوقيع اتفاقية تلافي الازدواج الضريبي بين كل من البلدين.

وزارة المالية تكرم نساءها

"لا نهضة اقتصادية في لبنان من دون دور فعال للمرأة". بهذه الكلمات استهل وزير المالية الحفل الذي نظمه المعهد المالي بمناسبة يوم المرأة العالمي يوم السبت الواقع فيه ٨ آذار ليجعل من وزارة المالية الإدارة الوحيدة بين الإدارات العامة التي قامت بنشاط في هذه المناسبة وكرّمت النساء العاملات فيها واللواتي تقاعدن في فترة السنوات العشر الأخيرة (أي بين ١٩٩٢ و٢٠٠٢). تخلل الحفل كلمة للسيدة منى خلف مديرة معهد الدراسات النسائية في العالم العربي في الجامعة اللبنانية الأميركية، وعرض للفيلم الوثائقي "نساء في الزمن" الذي يلقي الضوء على الحركة النسائية في لبنان حتى العام ١٩٧٥. تلا الفيلم الوثائقي تكريم الموظفات والعاملات الحاليات والسابقات في وزارة المالية – من مديرية المالية العامة وإدارة الجمارك والمساحة والشؤون العقارية والبانصيب الوطني. وقد لاقى هذا الاحتفال أصداءً جيدة لا سيما من قبل العاملات في الوزارة اللواتي شكرن المعهد بكافة أفراده على هذه المبادرة كما كانت مناسبة للقاء والتعارف وتبادل الأزهار والتهاني.

عزيزتي لمياء

خلال السنوات القليلة الماضية منذ أن تولّيت إدارة وترتيب أمور بيتنا جميعاً (المعهد المالي) تقدم المعهد بافكار متنوعة وراقية من المبادرات خاصاً كأزهار الربيع فلامست الجانب الثقافي والتعليمي وبالأخص الجانب الإنساني الاجتماعي المختصر في حضارتنا.

وقد أثبت مع مساعداتك العزيزات أن المرأة فعلاً تستحق التكريم ففي يوم المرأة العالمي شكراً من القلب لكنّ جميعاً بالأخص ولعائلة المعهد المالي كلها فالعائلة امرأة ورجل وصبيان وبنات واليوم العالمي للمرأة هو أيضاً يوم الرجل فالمرأة الصالحة تربي رجالاً صالحين.

سهير أبي ملحم
رئيسة دائرة المحاسبة المالية
في مديرية المحاسبة العامة

وجه نسائي من مالية لبنان الشمالي: غنوى المصري

السيدة غنوى المصري رئيسة مالية لبنان الشمالي من مواليد ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٣. طرابلس. حازت على إجازة في إدارة الأعمال قسم المحاسبة والشؤون المالية من جامعة القديس يوسف في العام ١٩٩٥. درّست المحاسبة العامة وتقنياتها في معهد طرابلس الفني. عيّنت مراقبة في مالية لبنان الشمالي في العام ١٩٩٥ بعد أن احتلت المرتبة الأولى في لبنان في مباراة مجلس الخدمة المدنية ونجحت في العام ١٩٩٧ في امتحانات تعيين مراقب رئيسي. عيّنت رئيسة لمالية لبنان الشمالي بموجب القرار رقم ١٠/٢١٠٠ الصادر عن وزير المالية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢.

رئيس دائرة المساحة في بيروت يفوز في انتخابات نقابة المهندسين

فاز رئيس دائرة المساحة في بيروت السيد شوقي الحاج في الانتخابات التكميلية لنقابة المهندسين التي جرت في ٦ نيسان ٢٠٠٣ لانتخاب خمسة أعضاء لمجلس النقابة. وقد حولته الأصوات الـ٢٠٣ التي نالها أن يصبح رئيس فرع المهندسين الموظفين في الدولة.

مبروك للأستاذ شوقي الذي استحق محبة وتقدير المعهد لصفاته المهنية وصفاته كمتدرب مواظب ومتفوّق في دورات اللغة الإنكليزية.

وداع / تعـيـين

• انضمت السيدة رانيا أبو جوده إلى فريق عمل المعهد المالي. رانيا حائزة على شهادة في العلوم السياسية والإدارية من جامعة القديس يوسف وقد حازت على المرتبة الأولى في دفعتها في العام ١٩٩٥. عملت سابقاً في مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري. نتمنى لها النجاح في عملها الجديد على أن نغني من خلال خبرتها عمل فريق المعهد.

• ودع فريق المعهد المالي الآنسة مادونا بولس. مساعدة التدريب التي كانت تتنقل بين برامج إكسيل، باور بوينت وأكسس كالخلية الصغيرة لتساعد هذا وذاك. وتبسط سلطان أنوثتها على مملكة المعلوماتية لتلاحق بلطفها ودقة ملاحظتها فريق مدربي المعلوماتية وتصفي على الطابق الثاني في المعهد إشراقة مزركشة بالألوان. نتمنى لها التوفيق في عملها الجديد.

زواج

• الرائد محمدي بيضا (مالية لبنان الشمالي) من الآنسة دانيا دهيبي
• الرائدة هيفاء منصور (دائرة صرف معاشات المتقاعدين) من السيد بسام مهدي

لبنان يستقبل مواطنين جدد

• رزق مدير المالية العام السيد ألان بيفاني بمولوده البكر وأسماه باولو

• رزقت الرائدة دانيا المهتدي (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها ليا
• رزقت الرائدة دليدا خيّاز (ضريبة الدخل - بيروت) بتوأم أسمتهما فارس ونورهان

• رزقت الرائدة أمل عبّاس (مديرية الخزينة والدين العام) بمولود أسمته محمد
• رزقت الرائدة جميلة هزيمة (مديرية الضرقيات) بمولود أسمته حسن

• رزقت الرائدة ليليان عوض (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) بمولود أسمته سوبيل
• رزق الرائد ميشال جبيلي (ضريبة الدخل - زحلة) بمولودة أسماها روجي جبيلي

• رزق العريف محمد زعرور (مديرية الجمارك العامة) بتوأم أسماهما عبد الله وعباس زعرور

لنشر أخباركم في "حديث المالية" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى مندوبي حديث المالية في كافة الثكنات.
في شكاكير: مالية الشمال
مواي الفاخ: مالية جبل لبنان
جبيل طرابلس: مالية لبنان الشمالي
صور أنطلياس: مالية لبنان الجنوبي
عبد الله عبد الله: مالية البقاعية
لبنى بعشاني: العهد الثاني - بيروت

كيف تتصرف في حال وقوع حادث؟؟؟

يهدف المقال التالي إلى إطلاعكم على الإجراءات الأساسية والضرورية الواجب اتباعها عند وقوع أي حادث وذلك وفقاً للمراحل التالية المعروضة بحسب أهميتها: الحماية، الإبلاغ، الإسعاف.

١. الحماية: تقديم الإسعافات في مكان آمن
• لا تتقدم من المصاب في حال وجود أي عائق قد يعرض حياتك للخطر (حريق، غرق...).
• في حال وجود المصاب وسط الشارع، أطلب من القوى الأمنية المتواجدة مساعدتك في تحويل خط السير بعيداً عن المصاب.
• أطلب من الحضور عدم إشعال سيجارة أو ما شابهها لتجنب إضرام أي حريق في حال وجود بنزين.

٢. التبليغ: قبل البدء بالإسعافات للمصاب، أطلب المساعدة لكسب أكبر وقت ممكن لنقل المصاب.

من علينا أن نبلغ؟

الجهة المعنية	رقم الطوارئ	المهمة
القوى الأمنية	١١٢	حفظ الأمن وتسهيل عمل الإسعاف
الدفاع المدني	١١٥	إطفاء الحرائق، تفكيك السيارات في حال كان المصاب عالقاً داخلها
الصليب الأحمر اللبناني	١٤٠	تقديم الإسعاف، تقديم الإسعافات الأولية ونقل المصابين إلى المستشفى

كيف يتم التبليغ وماذا يتضمن؟

١. يمكن ابتغاء شخص من الحضور يكون هادئاً أو التبليغ شخصياً بواسطة أي هاتف خليوي.
٢. أطلب أي من الأرقام المذكورة أعلاه (وهي مجانية من أي هاتف).
٣. عرّف عن نفسك واعط المعلومات التالية:
• الرقم الذي تتصل منه (لتتمكن الجهة المعنية من الاتصال بك عند الحاجة للحصول على معلومات إضافية عما يحدث).
• العنوان بالتحديد.
• خطورة مكان الحادث (حريق، مصابين عالقين داخل سياراتهم).
• فكرة عامة عن الحادث: عدد الإصابات ومدى خطورتها.

٣. الإسعاف: في هذه المرحلة ابدأ بتقديم الإسعافات الأولية إذا كنت متمرناً عليها والتي سيتم عرضها تدريجياً في الأعداد المقبلة من "حديث المالية". وإلا فانتظر مسعفاً متمرناً ■

مرسي بيطر
دائرة التدقيق الداخلي، مديرية الضريبة على القيمة المضافة

وأخيراً...

وبعد ثلاث سنوات على دخولنا ملاك وزارة المالية صدر عن مجلس الخدمة المدنية القرار رقم ٩ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١٠ والقاضي بإلحاق بعض الموظفين المتمرنين بالدورات التدريبية الخاصة لمراقبي الضرائب والمحاسبين ومراقبي الجباية والمفتشين في مديرية المالية العامة. وبالرغم من اقتناعنا بأهمية هذه المبادرة وضرورتها من أجل تثبيت الموظفين الذين أثبتوا كفاءتهم في ملاك الإدارة العامة، فإنه من المؤسف أن البرنامج الموضوع للدورات لم يأخذ بعين الاعتبار التطورات الكثيرة التي صاحبت التحاقنا بوزارة المالية في السنوات الثلاث الأخيرة فلم يأخذ البرنامج بعين الاعتبار مثلاً:

١- مضمون الدورات التدريبية المكثفة التي خضع لها جميع الموظفين الجدد في المعهد المالي كلٌ بحسب نوع عمله دون أن ننسى الدورات في اللغتين الفرنسية والإنكليزية وفي المعلوماتية وبرامج التطبيق المكتبية.

٢- الدورات التدريبية المتخصصة التي خضع لها عدد كبير من موظفي مديرية الضريبة على القيمة المضافة وموظفي وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي وموظفون من باقي الدوائر والماليات في المحافظات خارج الأراضي اللبنانية ولاسيما في:

- المدرسة الوطنية للإدارة – فرنسا.
- المدرسة الوطنية للضرائب – فرنسا.
- المعهد العربي للتخطيط – الكويت.
- صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد الدولي.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

٣- الخبرة العملية التي اكتسبها جميع الموظفين من خلال عملهم الدؤوب داخل الوزارة واحتكاكهم المستمر مع ذوي الخبرات من الموظفين القدامى وخبراء المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والعربي وغيرهم.

٤- تخصص معظم هؤلاء الموظفين بحيث أن حاجاتهم للتعلم والتدرب باتت جد محددة وعالية التخصص.

نحن ندرك أنه بالنسبة للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء لا يزال جميع المراقبين والمحاسبين الجدد متمرنين قانوناً، وها هم الآن بعد أن أصبحوا منتجين لهذه الإدارة يدعون إلى تحصيلة أكثر من ثلاثة أشهر خارج إداراتهم وعملهم بغية الخضوع لتدريب وإن كان ذات أهمية، لا يسعنا إلا أن نشعر أنه جاء متأخراً قليلاً.

ما يؤلمنا أن معظم مدارس الإدارة في العالم لا سيما في البلدان الفرنكوفونية تقوم بوظيفتها الإعدادية قبل دخول الموظفين إلى الإدارة وليس بعد ذلك، وقد طورت برامجها في السنوات الماضية من حيث الشكل والمضمون بحيث سعت إلى التخصصية من خلال فترات تدرج وترين عمليين داخل الإدارات المعنية.

وخلاصة القول إننا جميعاً، موظفين ومسؤولين، واعين أن نظامنا قد أصبح قديماً ومتآكلاً ولا يفي متطلبات العمل الذي نقوم به والذي يميل إلى التخصصية أكثر فأكثر يوماً بعد يوم لا سيما بالنسبة للمجموعات التي يتناول عملها ملفات كالاخصاء الضريبي أو إدارة قواعد المعلومات أو تحصيل الضريبة على القيمة المضافة أو غيرها من المواضيع.

ونحن إذ نؤمن بأهمية الإعداد نرجو من القيمين على حسن إدارة الطاقات البشرية في دولتنا أن يعاد النظر بهذا الملف على قاعدة التطورات التي تلائم عصر المعرفة وتقارب البلدان المشهود لها وبحسار إلى وضع سياسة أكثر واقعية للإعداد وأخرى للتدريب المستمر ضمن الإدارات تمكّن الجيل الجديد من إطلاق طاقاته الخلاقة لبناء مجتمع يتمتع بالوفاء والأمان. ■

شربل شمراوي
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

الشعر ملك مخلوع عن عرشه

لم أبرع يوماً في كتابة القصائد وكانت محاولاتي دائماً تبوء بالفشل ولكني أحببت الشعر عشقته بالرغم من أنني لم أتكبر حتى الآن من دخول عالمه الأرجواني أتلذذ بسماع القصائد وكأنها "أغنية العصر". أحببت المتنبي وأبا فراس الحمداني عشقت نزار قباني ومحمود درويش ومحمد علي شمس الدين وغيرهم. جذبني الشعر الحديث كما الشعر وكأن قصائد الشعراء وملاحمهم أغانٍ تتمايل على أنغامها الشعر، وكلماتها ترجم قوة ومشاعر بداخلي عجز قلمي وليس من التعبير عنها.

وأرى الناس من حولي تبام فالأصدقاء والصديقات لا توقظهم سوى الأغاني والأنغام أما الشعر فأوتاره برقة.

حين أتوجه إلى المعارض التي تقام فأتمكن فوراً من معرفة المكان المخصص لآخر الكتب والإصدارات الشعرية هو حتماً ذلك المكان الفقير الذي لا يهتم أحداً من الناس فيما خلا بعض الأشخاص الذين – من هم مثلي – لا تزال الكلمة الشعرية تستهويهم وأكثرهم من ذوي الشعر الأبيض!!!

من يقرأ من يكتب من يستمع الشعر؟

لطالما كان الشعر لغة الشعوب ونافذة من نوافذ الحضارة والرقي واليوم أراه منسياً مهملاً مركوناً في إحدى الزوايا يستعطي.

أما شعراء الغد فأراهم يهلّون كما تهل الأعياد ثم تغيب ويغيبون معها ولم يعد الشعر لغة العصر وحديث العشاق بل أصبحت الأغاني هي "شاغلة الدنيا ومالئة الناس" تلك الأغاني اللاشرقية واللاغربية المزوجة بنوتات موسيقية "موزارت وستشايكوفسكي" وغيرهم يريدون منها الشعر ملك مخلوع عن عرشه نزع منه التاج والصولجان عنوة أما قصائده فمهجورة داخل قمقم محتجز في الأعماق بانتظار عودة المعو "علاء الدين" فأين أنت يا علاء الدين؟ ■

هدى كيلاني دفعة ٢٠٠٢

العيد الخامس لتأسيس المكتبة المالية

احتفالاً بعيدها الخامس، نظمت المكتبة المالية نهار الأربعاء الواقع فيه ١٢ آذار لقاءً مفتوحاً حضره وزير المالية السيد فؤاد السنيورة والوزير السابق السيد غسان سلامة إلى جانب حشد من الشخصيات والهيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية. جاء هذا اللقاء ليؤكد على دور المكتبات العامة في تخمير الحياة الثقافية في لبنان ودور الإدارات الرسمية في توفير المعلومات والمراجع ونشر الوعي الاقتصادي والمالي والتأكيد على الشراكة مع القطاع الخاص والمتمثلة برعاية بنك سوسيته جنرال للمكتبة المالية.

وقد ألقى الوزير السنيورة الذي رعى هذا الحفل كلمةً قال فيها بعتبر البعض أنه ما من ديمقراطية من دون دولة قوية. ويعتبر آخرون أن حجر الأساس للمعرفة والديمقراطية إنما هو المكتبة العامة هي وحدها عنوان جمهورية الكلمة، حيث لا تنحصر السلطة بالمؤسسات الدستورية، بل تكون للمعرفة أيضاً سلطتها وجمهوريتها.

ثم تحدث السيد فؤاد نوما نيابة عن رئيس مجلس إدارة بنك سوسيته جنرال السيد موريس صحناوي فاعتبر أن هذه المكتبة أصبحت مرجعاً يزوره طلاب المعرفة وبينهم العديد من طلاب الجامعات وهي ما زالت تواصل عملها لإغناء مجموعاتها وتوفير المراجع المالية والاقتصادية.

وكان اللقاء مناسبة لإطلاق الشراكة بين المكتبة المالية وبنك سوسيته جنرال للعامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤، حيث تم توزيع القرص المدمج الذي أعده المعهد المالي والذي يتضمن قاعدة بيانات لمكتبات لبنان تحتوي على لائحة مفصلة وممكنة بالمكتبات العامة والخاصة بما فيها المكتبات الجامعية والبلدية المتوفرة في لبنان إلى جانب معلومات حول نشاطات وخدمات المكتبة المالية. وقد لاقى القرص المدمج أصداءً إيجابية لدى مسئولي المكتبات ومراكز التوثيق الذين حضروا هذا اللقاء (اطلبوا القرص من المكتبة المالية) ■

هل تعلم:

- أن المكتبة الوطنية ستفتح أبوابها من جديد في ربيع العام ٢٠٠٥ في المبنى السابق لكلية الحقوق - الجامعة اللبنانية الكائن في منطقة الصنائع بعد أن يعاد ترميمه. ستضم المكتبة أكثر من خمس مئة ألف كتاب قديم وجديد وستكون مفهرسة إلكترونياً.

- أنه في شهر نيسان من كل عام يحتفل لبنان بأسبوع المطالعة ويمتد هذا الأسبوع من ٧ إلى ١٤ نيسان من كل عام وينظم خلاله نشاطات ثقافية مكثفة يتخللها معارض وزيارات لمكتبات وعروض أفلام وتالقيه إلخ.

- أن هناك حوالي ١٤ مركز مطالعة ومنشط ثقافي *CLAC يتوزعون على المناطق اللبنانية التالية: بدنايل حب جنين النصورة برجا بكفيا كفرذبيان سن الفيل حارة حريك أميون حلبا الفيات بنت جبيل حاصبيا جباع.

- أن مكتبة بعقلين الوطنية التي تضم حوالي ٩٦ ألف كتاب هي المكتبة الحكومية الوحيدة التي تملك موقعاً على شبكة الإنترنت: www.baakleennationallibrary.com

- أن عدد المكتبات الجامعية في لبنان يناهز المئة ويتضمن هذا العدد مكتبات الجامعة اللبنانية بكافة فروعها علماً أن بعض هذه يضم أكثر من ٢٠٠ ألف مرجع.

- أن مكتبة الجافت Jafet التابعة للجامعة الأميركية هي أقدم مكتبة جامعية في لبنان وقد تأسست في العام ١٨٦٦ وتضم ما يناهز ٥١٧ ألف مرجع.

*Centre de Lecture et d'Animation Culturelle هي مراكز أنشئت من خلال التعاون بين الوكالة اللبنانية للتكنولوجيا من جهة وزارة الثقافة والبلدية العنية من جهة أخرى.

هل لديكم أية اقتراحات تخص المكتبة المالية؟
الرجاء مراسلتنا على البريد الإلكتروني التالي: bibliotheque@if.org.lb

المكتبة المالية برعاية

SGBL

بنك سوسيته جنرال في لبنان

دعـوة دعـوة دعـوة

شـاركـوا معنـا في وضـع الوثيـقـة الخاصـة بمهام وأخلاقـيـات موظـف وزارة الماليـة

تنوي وزارة المالية وضع وثيقة تعرض لمهام وأخلاقيات موظف وزارة المالية. وهي لذلك تدعو كافة المهتمين بالاشتراك في وضع هذه الوثيقة إلى التقدم باقتراحاتهم خطياً على أن تتضمن هذه الاقتراحات:

١- عرضاً مختصراً لمهام وزارة المالية.

٢- رؤيتها المستقبلية.

٣- القيم والأخلاقيات التي على الموظف التحلي بها مع شرح مقتضب لكل منها.

نرجو من أصحاب الأفكار المهتمين من موظفي الوزارة إرسال اقتراحاتكم الخطية إلى المعهد المالي (السيدة رانيا أبو جودة) وسوف تتم دعوتكم إلى حلقة نقاش يتم خلالها استعراض اقتراحاتكم للتوصل إلى وضع صيغة نهائية للوثيقة ومناقشة طرق نشرها واعتمادها.

بريد إليكتروني: raniaa@if.org.lb

الإعـــــداد

نشرة صادرة عن المعهد المالي
هاتف ٤٢٥١٤٨ - ٤٢٥١٤٩/١
فاكس ٤٢٦٨٦٠/١
موقع الإنترنت www.if.org.lb
تحرير: لبنى بستاني، ميشلاً رزق
مراجعة: لبنى بستاني
إشراف: لمياء المبّيض المسباط
تصوير: كاميرا المعهد المالي
تنفيذ وإخراج: فرح دبوس
طباعة: Ipex
شارك في تحرير وتنقيح النصوص: شادي أبو شقرا،
شربل شدراوي وكل فريق العمل في المعهد المالي

RÉDACTION ET PRODUCTION

La lettre interne du Ministère des Finances
Éditée par l'Institut des Finances
Tél: 01-425148/9 **Fax:** 01-426860
Site Internet: www.if.org.lb
Réalisation: Loubna Boustany et Michella Rizk
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: la caméra de l'Institut
Création et mise en page: Farah Dabbous
Imprimée par: IPEX
Ont participé à la rédaction et la révision: Chadi Abou Chakra, Charbel Chédrawi et toute l'équipe de l'IdF.

HADITH EL MALIA

La Lettre Interne du Ministère Libanais des Finances | Editée par l'Institut des Finances - # 16, Juin 2003

EDITORIAL

«Si j'étais un citoyen argentin qui suivait les travaux de Paris II, je me serais sûrement demandé où mon gouvernement a échoué et comment les Libanais ont-ils réussi.»

Chris Paten, Commissaire des Affaires étrangères à l'Union européenne.

Durant les dernières années, le gouvernement libanais a pris un ensemble de dispositions et de mesures de réforme à plus d'un niveau afin de renforcer les finances publiques et l'économie, encourager la croissance et réaliser plus d'ouverture économique pour accompagner les changements en cours. Le gouvernement a réussi jusqu'à présent à appliquer quelques projets de réformes mais en proportion inégale. Quant aux autres projets, il s'est heurté à quelques obstacles résultant de la situation interne et régionale. Toutefois, la plupart ne constituent pas en eux-mêmes des alibis suffisants pour négliger le processus de la réforme et ne pas le poursuivre dans différents domaines.

Ainsi, les dispositions et les mesures les plus importantes se sont traduites, d'abord, par la réduction de la dépense, ainsi que par l'augmentation de sa rentabilité aux niveaux économique et social, ensuite par l'augmentation des recettes pour arriver finalement à réduire le déficit et à renforcer l'excédent primaire du budget.

D'autre part, le gouvernement a pris de nombreuses mesures pour renforcer l'ouverture économique, accélérer l'activité économique et activer le rôle du secteur privé. Ainsi se réalisera une croissance durable qui aura des conséquences positives sur les plans économique, financier et social, et sur la persévérance du gouvernement à assurer des opportunités de travail dans l'économie libanaise.

Suite au succès rencontré dans l'application de la TVA et à l'approbation du projet budgétaire de l'an 2003, ces initiatives ont contribué à mieux expliciter les accomplissements du gouvernement concernant les réformes fiscale et économique qui renforcent à leur tour, la confiance dans le développement des situations financière et économique tant à l'intérieur qu'à l'extérieur. Ces initiatives témoignent également d'une conviction croissante ▶ ▶ ▶

avec le soutien de

ARAB BANK

SOMMAIRE

Editorial

Formation
116 nouvelles recrues (p.2)
Le fonctionnaire au ministère des Finances: droits et obligations (p.2)
Promotion de l'audit (p.3)
L'équipe de l'Institut se forme . . . pour mieux former (p.3)
Droits de timbres (p.4)
L'équipe de la TVA se met au téléphone (p.4)
Les correspondances administratives: comment les rédiger? (p.4)
Direction des Douanes et formation (p.5)
Partenaires de Formation
L'Institut arabe de planification (p.7)
La Banque du Liban (p.7)
AMIDEAST (p.7)
Nouvelles du Ministère
Domiciliation des salaires et des pensions dans le secteur public (p.8)
Gestion financière et transparence dans les OCBs libanaises (p.9)
Le gouvernement électronique: Réalité et défis (p.10)
Procédures relatives à la DASS (p.11)
Masnaa: un nouveau centre pour le remboursement de la TVA (p.12)
Projets Nouveaux
Nouveau guide. Professions libérales: apprenez à gérer votre impôt sur le revenu (p.13)
Campagne de recyclage à l'Institut des Finances (p.14)
Dossier
La Loi organique relative aux lois de finances (p.15)
Xème colloque international des services du trésor (p.16)
Vers une nouvelle administration publique et un nouveau budget (p.17)

EDITORIAL

chez tous les citoyens d'accorder aux mesures requises l'importance qu'elles méritent. L'adoption de

telles mesures a rendu la conférence de Paris II possible et a assuré son succès; succès qui s'est manifesté par le grand soutien de la communauté internationale et par les conséquences positives qui en ont résulté sur les marchés financiers et monétaires au Liban.

Réalisations après Paris II

Aujourd'hui, un an après cette conférence, le Liban a pu recouvrir plus de 80 % des montants que les participants se sont engagés à offrir, soit environ 2.5 milliards de dollars américains sous forme d'emprunts à long terme (pour une durée de 15 ans) avec des intérêts n'excédant pas 5%. Le ministère des Finances a recouru à ces emprunts pour rembourser les dettes dues à coût élevé et se prépare, actuellement, à recouvrir les montants restants des autres pays.

Coopération des banques libanaises.

Dans le cadre de la réussite de Paris II, les banques libanaises et la Banque du Liban (BDL) ont largement contribué à l'effort fourni en vue des réformes financière et économique. De même, ils ont apporté leur aide pour résoudre le problème du déficit et de la dette publique. En effet, les banques ont accordé, par le biais du mécanisme établi avec la BDL, un financement au Trésor, estimé à environ 3.6 milliards de dollars américains, pour deux ans et sans intérêt. De son côté, et en coordination avec le ministère des Finances, la BDL a annulé une partie de son portefeuille en bons de Trésor, élevée à 1.8 milliards de dollars, en vertu de l'article 115 du Code de la monnaie et des crédits, et a transféré la partie restante, soit 1870 millions de dollars, en un emprunt à long terme avec un intérêt de 4 % pour une période de 15 ans.

Amélioration des indicateurs

Tous ces développements positifs ont permis un retour de confiance en l'avenir de l'économie libanaise. Ils ont également entraîné un grand bouleversement au niveau des indicateurs financier, monétaire et économique. Dans ce contexte, il faudrait noter que sans les efforts remarquables et l'engagement continu du gouvernement libanais à poursuivre le processus de la réforme, tous ces développements positifs importants ne se seraient pas réalisés. D'autre part, ils soulignent l'importance du soutien offert par le secteur privé libanais et les pays arabes avoisinants.

Conséquences monétaires positives

La réussite de Paris II a entraîné des conséquences monétaires positives à plus d'un niveau. Ceci s'est reflété en premier lieu par un accroissement des dépôts bancaires et par une hausse de la demande d'achat de la livre libanaise. Par ailleurs, les marchés bancaires ont enregistré une amélioration notable dans les taux de dollarisation des dépôts qui se sont réduit à 68 % à fin mars, contre 73 % à fin mars 2002
D'autre part, la baisse du taux d'intérêt sur les bons de Trésor de 40 % par rapport à la période antérieure à Paris II, constitue l'un des plus importants développements positifs; développements qui ont entraîné une hausse du taux de l'excédent dans la balance des paiements et une augmentation de la totalité des avoirs de la BDL en devises étrangères (à l'exception de l'or), qui ont dépassé 10 milliards de dollars américains; un montant de réserves brutes record pour la BDL. D'un autre coté, les taux d'intérêt sur les dépôts ont inscrit une baisse accompagnée d'une réduction timide et insuffisante des taux d'intérêt créditeur.
Ces développements positifs contribuent sans aucun doute à renforcer les capacités du gouvernement libanais à mener sa politique monétaire et à assurer une plus grande stabilité à la monnaie nationale. Par conséquent, ils fortifient la confiance en un Liban capable de surmonter les crises, et assurent un meilleur climat aux investissements et à la croissance.
Il faudrait noter que suite à ces efforts, l'agence mondiale de l'évaluation de la situation du risque souverain, Standard&Poor's, a changé son évaluation pour l'Etat libanais à deux reprises; à savoir de négatif à stable, puis de stable à positif. Ce qui a reflété le regard positif de l'agence quant à l'avenir de la situation économique, et a clairement indiqué la diminution des fortes pressions provenant du besoin de financement.

Conséquences positives sur les finances publiques

Au niveau des finances publiques, l'approbation du budget 2003, a mis l'accent sur la nécessité de réduire le déficit de 7 % du produit intérieur (PI) par rapport à l'an 2002 et d'augmenter l'excédent primaire de 4 % du produit intérieur brut (PIB). Le budget 2003 comporte plusieurs mesures, dont la plus importante sur le plan des recettes, consiste à réduire le chiffre d'affaires des contribuables soumis à la TVA et à imposer une taxe de 5% sur les intérêts bancaires sur les dépôts; une réduction globale de la totalité de dépenses est également entreprise.
Aujourd'hui, soit 5 mois après le commencement de l'exécution du budget 2003, il s'est avéré que les revenus ont augmenté de 20 % (jusqu'à fin avril) ce qui a aidé à élever l'excédent primaire à 200% comparé à l'excédent d'avril 2002. Par conséquent, ceci a contribué à réduire de 60 % le déficit budgétaire par rapport à la même période de l'an dernier.

Chantier de réformes et organisation de l'administration fiscale

Le ministère des Finances a oeuvré pour exécuter le chantier des réformes qu'il a lancé durant ces dernières années. Celui-ci se traduit par l'exécution de projets de modernisation (14 projets de développement – voir à la fin de l'éditorial, la liste des projets dont le ministère des Finances se charge d'exécuter) qui consistent en des mesures de réforme réparties entre les diverses administrations des Finances publiques, les Services fonciers et les Douanes. Sans doute, ces programmes de modernisation se reflèteront positivement sur l'organisation de l'administration fiscale et sur la simplification du processus de gestion de la dépense. Ils contribueront également à augmenter les revenus et à améliorer les services fournis aux citoyens. De même, ils concourront à renforcer la transparence et à mettre en place un moyen d'information fiable pour ceux qui sont intéressés par le secteur public.
D'autre part, le ministère des Finances s'applique à améliorer le niveau des services aux citoyens en développant les capacités de l'administration fiscale et les compétences des personnes qui travaillent dans divers départements, et en assurant les services par les moyens technologiques et de communication les plus modernes. Le ministère cherche actuellement à installer une base de données développée, adaptée aux développements mondiaux.
Ces efforts fournis par l'administration et par tous ceux qui y travaillent visent à édifier une administration moderne en vue de dynamiser l'économie, de s'adapter aux changements successifs et de mieux servir les citoyens.

Partenaires dans la prise de décisions

Le ministère a œuvré pour engager toutes les parties concernées, voire économistes, journalistes, travailleurs dans la société civile, institutions d'enseignement supérieur au Liban, à participer aux efforts fournis pour la réforme. Pour cela, le ministère a privilégié le dialogue avec tous les organismes économiques et sociaux à travers des débats qui ont largement aidé à rapprocher les points de vue.
Ceci a renforcé la politique du ministère des Finances qui vise à établir une interactivité fructueuse entre l'Etat et le ministère d'une part et les autres institutions de la société civile d'autre part, du fait qu'elles sont considérées comme de vrais partenaires; en effet, elles participent dans la prise de décisions et contribuent à améliorer les situations économique, financière et sociale dans notre pays.

Une chance à saisir

Néanmoins, ce chantier de réformes, initié par le gouvernement et poursuivi par le ministère des Finances dans différents domaines et avec une détermination remarquable- tout en étant résolu à amorcer les réformes ultérieures avec plus de détermination- demeure dans l'ensemble insuffisant; d'où la nécessité de consolider la réforme dans diverses administrations et institutions du secteur public étant donné les nombreuses questions qui intéressent les citoyens. Ce qui requière de canaliser la dépense et d'augmenter ses rentabilités économique, sociale et nationale; d'accroître les recettes du Trésor, de dynamiser l'économie et d'accentuer ses capacités productives et concurrentielles dans les secteurs public et privé.
D'autre part, le processus des allocations fonctionne au ralenti; les réformes qui doivent être effectuées au niveau des politiques sanitaire, éducative et agricole, ainsi qu'au niveau de la sécurité sociale et de l'indemnité de fin de service dans les secteurs privé et public, stagnent également, sans signe de progrès qui mènera à activer l'économie, à encourager les investissements et assurer de nouveaux débouchés.

L'étape à venir est porteuse de nouvelles opportunités malgré les difficultés et les défis qu'elle présente. Il faudrait prendre connaissance de ces difficultés, être déterminé à les affronter et persévérer afin de répondre aux attentes des citoyens quant à renforcer l'économie et ses piliers, la rendre plus productive et plus concurrentielle et assurer de nouvelles opportunités de travail pour arriver en fin de compte à améliorer les conditions de vie des Libanais.
Enfin, les fonctionnaires du ministère des Finances doivent fournir un effort exceptionnel pour que le ministère puisse être, par son travail et les services offerts aux citoyens, en mesure d'affronter les défis à venir.

Liste des réformes structurelles visant à moderniser et développer les finances publiques

- Projet d'informatisation et de développement du registre foncier et du cadastre.
- Projet de informatisation des Douanes.
- Projets des dépenses sociales: 20/20.
- Modernisation de l'administration: projet d'informatisation de la direction générale des Finances publiques.
- Modernisation des procédures de paiement dans le secteur public.
- Taxe sur la valeur ajoutée (TVA).
- Développement et formation des ressources humaines (RH).
- Développement des systèmes budgétaire et comptable.
- Projet de l'unité des fonds immobiliers.
- Les accords bilatéraux (prévention de la double imposition et la promotion des investissements).
- Impôt sur le revenu (DASS: déduction de l'impôt à la source des salaires).
- Département des Grands contribuables.
- Département centralisé des contribuables.

Le ministre des Finances

LE MINISTÈRE ET L'INSTITUT DES FINANCES ACCUEILLENT 116 NOUVELLES RECRUES

Dans le cadre de ses efforts visant à se doter d'un personnel jeune et dynamique, et visant à introduire de nouveaux départements au sein de la direction des Recettes notamment le département centralisé des contribuables, le département de la DASS (déduction de l'impôt à la source des salaires), et le département des Grands contribuables, le ministère des Finances a encore une fois organisé, par le biais du Conseil de la fonction publique (CFP), des concours d'entrée aux postes de contrôleurs d'impôts, contrôleurs de collecte, et de comptables.
Les 116 nouvelles recrues ayant réussi les concours ont suivi une formation générale et technique préparée par l'Institut des Finances. Elles ont assisté à des formations spécialisées en matière de TVA et de DASS assurées par des experts et des chefs de départements au ministère afin de les préparer à rejoindre aisément leurs fonctions dans les différentes directions et départements.

Sous la supervision des responsables de formation de l'Institut, les recrues ont préparé et présenté des projets portant sur des sujets en relation directe avec leur travail et ayant pour but de les inciter à travailler en groupe et leur apprendre à rédiger des rapports. Les projets, quant à eux, ont porté sur les principaux sujets suivants:
- L'opinion des citoyens libanais quant aux fonctionnaires du ministère des Finances, quant à la TVA et la DASS;
- L'opinion des nouveaux fonctionnaires quant à leurs fonctions;
- Les fonctionnaires et l'augmentation des heures de travail dans le secteur public;
- L'impôt unifié sur le revenu;
- Les projets de modernisation au sein de la direction des Services fonciers et du Cadastre, et la direction des Douanes;
- Le rôle de l'Institut des Finances dans la formation des fonctionnaires;
- L'évasion fiscale;
- Le département des Grands contribuables: caractéristiques et objectifs;
- Les difficultés et problèmes résultant de l'application des normes internationales de comptabilité au Liban;
- Les incitations fiscales proposées par l'Agence pour le développement de l'investissement au Liban(IDAL);
- Des comparaisons avec d'autres pays du Monde arabe et de l'Occident au sujet de la TVA. ■

Dans les prochains numéros, Hadith el Malia exposera en détails les sujets les plus importants.

LE FONCTIONNAIRE AU MINISTÈRE DES FINANCES . . . SES DROITS ET SES OBLIGATIONS

Au cours des trois dernières années, le ministère des Finances a été capable de recruter 400 nouveaux fonctionnaires dont 132 en 2000, 232 en 2001, 37 en 2002, et 116 en 2003. Ainsi, l'Institut des Finances qui a pour objectif principal d'introduire les nouvelles recrues aux lois libanaises régissant leurs droits, obligations, responsabilités, et pénalités, a organisé une série de sessions de formation de 14 heures sur ce thème. En effet, les plus importants sujets discutés lors de cette formation furent:
- La nomination du fonctionnaire: conditions générales, conditions spécifiques à chaque catégorie, et conditions spécifiques au ministère des Finances.
- Les droits: droits corporels et incorporels.
- Le statut: authenticité, délégation, mandat, transfert, etc.

- Les responsabilités: pénales, civiles, etc.
- La fin de service: démission, retraite, etc.

Ces sessions de formation ont débuté le 1er avril, et ont regroupé 37 fonctionnaires de la direction de la TVA et de la direction générale des Douanes. ■

PROMOTION DE L'AUDIT: Session pour les contrôleurs fiscaux et les inspecteurs de la cours des comptes

Les contrôleurs fiscaux de la direction de la Comptabilité publique, les responsables d'audit sur les institutions publiques libanaises, ainsi que les inspecteurs à la Cour des comptes, ont commencé le 16 mai 2003 une formation technique de longue durée à l'Institut des Finances. Les 135 heures de formation ont pour but de renforcer la connaissance des stagiaires (22 contrôleurs fiscaux et 7 inspecteurs de la Cour des comptes) en matière de comptabilité et d'analyse financières, des normes internationales de comptabilité, de l'audit sur les institutions publiques, et des principes pratiques et scientifiques des opérations d'audit et de contrôle. Cette formation permettra aussi aux stagiaires de mieux rédiger les rapports.
A la fin de cette formation technique, les stagiaires suivront une formation informatique (word et excel) et un cours de langue anglaise spécialisée.
A noter que le 16 mai 2003, l'Institut des Finances a organisé une cérémonie d'ouverture de cette formation, à laquelle ont participé le ministre des Finances, M. Fuad Siniora, le président à la Cour des compte, le juge Rachid Hteit, le directeur général des Finances, M. Alain Bifani, le directeur de la direction de la Comptabilité publique et conseiller du ministre des Finances, M. Tamim Moussa, ainsi que l'équipe de formateurs.
Pour plus de détails, voir le tableau ci-dessous.

Sujet	Objectif pédagogique	Formateur	# d'heures
L'audit financier sur les institutions publiques: principes et procédures	Développer les compétences des contrôleurs financiers responsables de l'audit sur les institutions publiques libanaises; Améliorer leurs compétences comptables et analytiques; Arriver à bien rédiger les rapports.	M. Tamim Moussa	15
La comptabilité et l'analyse financière	Introduire les stagiaires aux principes comptables de base, ainsi qu'aux principes d'analyse financière.	Mme Rania Oueida	60
Introduction aux normes internationales de comptabilité	Introduire les stagiaires aux normes internationales de comptabilité en relation avec leur travail.	M. Wassim Chahine	20
Les techniques de l'audit	Expliquer l'audit de part sa nature, ses buts, et ses différentes pratiques.	M. Alexandre Zgheib	40

LE FORMATEUR PREND LA PAROLE: "L'ÉQUIPE DE L'INSTITUT SE FORME . . . POUR MIEUX FORMER"

En vue d'améliorer l'organisation de la formation à l'Institut des Finances, l'équipe de travail de l'Institut a suivi une session de formation de 12 heures du 1er au 4 avril 2003 dirigée par Mme Jinane Ghanem Douaihi. Cette formation a été préparée par les participants eux-mêmes; chacun a exposé les étapes de son travail, les tâches précises accomplies et la relation avec les autres membres de l'équipe. Tous les programmes de l'Institut ont été revus: la formation, la bibliothèque, les stages spécialisés, les cours de langue, les cours d'informatique, les stages à l'étranger et les événements médiatiques. Ensemble, participants et formateur, ont discuté de l'analyse des besoins, de l'évaluation et du suivi de la formation. Une série de recommandations et de modifications ont été élaborées au cours des sessions et feront l'objet d'un manuel sur "l'organisation de la formation à l'Institut des Finances". ■

Jinane Ghanem Douaihi

DROITS DE TIMBRES: Définition et procédures

A partir du 19/3/2003, l'Institut des Finances a organisé une session de formation sur les Droits de timbres avec pour but d'unifier l'application et les méthodes de définition de la base imposable de ce droit. Treize participants des différentes régions ont été formés par M. Ghazi Rammal, chef du département des Impôts indirects à Beyrouth. Durant les huit heures de formation, plusieurs sujets ont été discutés, à savoir: l'initiation au droit et les exemptions, la détermination de l'assiette; les droits de timbres sur les documents liés aux travaux et services publics accomplis par les municipalités, institutions et établissements publics; le droit forfaitaire; les paiements et le recouvrement du droit de timbre; les pénalités et la récupération du droit, et finalement les obligations des fonctionnaires vis-à-vis du citoyen. ■

Une formation pas comme les autres

Le club social de l'Institut des Finances invite les fonctionnaires du ministère des Finances à participer à la session intitulée: Principes de Premiers Secours ou mieux connu sous le nom de "14 heures". A la fin de la formation le participant saurait les principes de base des premiers secours, notamment comment agir en cas d'accident. La formation prendra lieu à l'Institut, deux jours par semaine, de 17:00 jusqu'à 18:30, et sera entreprise par un formateur de la Croix rouge libanaise. Les participants passeront ensuite un examen suite auquel des certificats officiels de la Croix rouge libanaise leur seront distribués.
Pour plus de détails, contactez l'Institut des Finances (Michella Rizk).
Remarque: la présence régulière à la formation est obligatoire.

L'ÉQUIPE DE LA TVA SE MET AU TÉLÉPHONE

Dans le but de développer et d'améliorer la performance de l'équipe de travail de la TVA pour mieux servir le contribuable, une formation sur la communication par téléphone a été préparée en coordination avec des représentants de la TVA, de l'Institut des Finances, et le formateur Mme Jinane Ghanem Douaihi.
Mme Douaihi a effectué des visites à la direction de la TVA afin d'identifier les besoins des fonctionnaires en matière de formation. Les fonctionnaires ont donc exposé les difficultés auxquelles ils font face quotidiennement surtout en ce qui concerne leur relation avec les contribuables. C'est dans ce cadre que la formation a débuté le 29 avril et pris fin le 5 mai, s'étalant sur 9 heures, et à laquelle ont participé 11 fonctionnaires de deux départements de la direction de la TVA (la Restitution et la Conformité à la loi fiscale) et 2 autres fonctionnaires de la direction des Recettes (la DASS).
Cette formation avait pour but d'introduire les fonctionnaires aux différentes étapes à suivre lors de la préparation, l'exécution, et le suivi de chaque appel téléphonique. Les principaux sujets discutés lors des débats ont été les suivants:-

- Ecouter attentivement et savoir répondre aux besoins du contribuable.
- Eviter les terminologies et expressions susceptibles de créer un conflit avec le contribuable.
- Poser des questions utiles et savoir diriger la conversation.
- Savoir transférer l'appel au département adéquat.
- Apprendre à gérer les différents caractères de contribuables. ■

LES CORRESPONDANCES ADMINISTRATIVES: COMMENT LES RÉDIGER?

Avec pour but de développer les compétences des fonctionnaires, de troisième et quatrième catégories du ministère des Finances, relatives à la rédaction des textes et des correspondances administratives, l'Institut des Finances a organisé une formation sur ce thème en collaboration avec M. Antoine Jibran, chef du département du Contrôle et des études au Conseil de la fonction publique (CFP).
Le thème étant important, l'Institut a reçu 90 candidatures en provenance des divers départements et directions; seule une trentaine a été retenue pour la première session qui a débutée le 19/5/2003.
Cette formation de 12 heures traite des principaux thèmes suivants: la rédaction administrative, les documents administratifs et formels, les textes légaux, les formes des décrets, projets de décrets, et projets loi, ainsi que des exemples pratiques de chaque type de formalité. ■

LA DIRECTION DES DOUANES ET LA FORMATION

COOPERATION: Les douanes syriennes et libanaises
La direction générale des Douanes a organisé une formation de 5 jours, du 17 au 21 février 2003, spécialement conçue à de hauts fonctionnaires des Douanes syriennes. Cette formation a porté sur divers sujets relatifs à l'informatisation des procédures douanières et au document uni informatisé (SAD) adopté à l'échelle mondiale. La session a été inaugurée par la présentation du plan de réforme des Douanes libanaises, suivie de la présentation du SAD, des codes internationaux et des restrictions et prohibitions ainsi que des conventions commerciales afférant aux douanes. Au cours de la session, la délégation syrienne a visité le Port et l'Aéroport international de Beyrouth. Elle s'est familiarisée avec les procédures d'introduction et de traitement informatisé des données douanières, ainsi qu'avec les procédures d'importation, d'exportation, de comptabilité et de contrôle des marchandises. Suite à la visite, les participants ont discuté des méthodes à appliquer au cours des formations que les douanes syriennes compte organiser.
La session a été clôturée par la distribution de diplômes aux participants et ce en présence du ministre des Finances, M. Fuad Siniora, qui a souligné l'importance de la coopération entre les douanes des deux pays. ■

Les étudiants de l'Université arabe de Beyrouth et les Douanes
Les 3, 5 et 6 mars 2003, l'équipe responsable de la formation des Douanes présente à l'Institut des Finances a reçu un nombre d'étudiants de l'Université arabe de Beyrouth afin de leur introduire le document uni informatisé (SAD). Ce nouveau genre de coopération entre les douanes et les universités a été coordonné avec M. Hassan Ghosn (ex-membre au conseil supérieur des Douanes); la formation a été effectuée par M. Nadim Kanaan, chef de l'équipe de formation.

Port de Beyrouth et Douanes libanaises : Coopération vers l'amélioration de l'activité commerciale
Dans le cadre de la coopération entre les Douanes et le Port de Beyrouth, 60 fonctionnaires du Port ont suivi une formation sur "les formulaires douaniers"; la formation, qui s'est étalée du 19 mars au 10 avril 2003, avait pour but de faciliter les transactions commerciales accomplies par le citoyen. Elle a porté sur les principaux thèmes suivants: les procédures à suivre du début jusqu'à la fin de la transaction commerciale et les différents formulaires douaniers à remplir (exportation, importation, transit, etc.) ■

LES COURS DE LANGUES POUR LA DEUXIÈME PARTIE DE L'ANNÉE ONT DÉBUTÉ SELON LE PLAN CI-DESSOUS:

Début du cours	Enseignant	Nombre d'heures	Nom du Cours
19 mai 2003	Hala Rafeh	50	Débutant niveau 1 (Introductory 2)
20 mai 2003	Hala Rafeh	50	Intermédiaire niveau 1 (Intermediate 1)
21 mai 2003	Asia Kanaan	50	Intermédiaire niveau 1 (Intermediate 1)
20 mai 2003	Fadia Sassine	50	Avancé niveau 1 (Advanced 1)
19 mai 2003	Zeina Bizri	50	Anglais technique pour experts en finance (Technical English for Finance (BL3)

L'Institut prévoit organiser des cours de langues anglaise et française dans les différentes régions afin de donner la chance aux fonctionnaires travaillant aux bureaux et départements régionaux du ministère de perfectionner leur connaissance linguistique.

LES NOUVEAUX CHIFFRES DE LA FORMATION EN INFORMATIQUE du 1/1/2003 jusqu'au 17/6/2003

Direction	Formation en	Nombre		Total
		Femmes	Hommes	
Direction générale des Douanes	Word et Excel	0	13	13
Direction générale des Finances	Word et Excel (débutant)	5	8	13
	Word et Excel (avancé)	9	5	14
	Word et Excel (Refresher)	26	33	59
	Internet	11	7	18
	PowerPoint	18	3	21
Direction des Services fonciers et du Cadastre	Word et Excel (débutant)	4	22	26
Département du tabac	Word et Excel	9	1	10
Total		**82**	**92**	**174**

COOPÉRATION AVEC L'INSTITUT ARABE DE PLANIFICATION (IAP)

L'Institut arabe de planification a tenu, en collaboration avec l'Institut des Finances, une formation technique intitulée «Les méthodes d'analyse quantitative» animée par des experts de l'IAP, dans les locaux de l'Institut, à Beyrouth du 16 juin au 4 juillet. Cette formation avait pour but de familiariser les participants avec les plus importantes méthodes et indicateurs quantitatifs utilisés dans l'analyse économique et l'évaluation de la performance du développement.

Arab Planning Institute - Kuwait

Elle est divisée en trois parties principales:

- «Analyse des indicateurs économiques» du 16 au 20 juin 2003.
- «Moyens de mesures économique et prévisionnelle» du 23 au 27 juin 2003.
- «Méthodes quantitatives de l'analyse de la performance du développement» du 30 juin au 4 juillet 2003.

Les stagiaires ayant participé à cette formation appartenaient au ministère des Finances, ainsi qu'à d'autres ministères et administrations publiques, notamment le ministère des Affaires sociales, le ministère de l'Economie et du commerce, l'Administration centrale de la statistique, la Bourse de Beyrouth, la Banque du Liban et quelques universités libanaises.

COOPÉRATION AVEC LA BANQUE DU LIBAN (BDL)

Depuis bientôt 3 ans, la relation entre le département de formation au sein de la Banque du Liban (BDL) et l'Institut des Finances, n'a cessé de s'accroître, permettant l'élargissement de l'horizon des connaissances des participants aux formations diverses offertes aux fonctionnaires du ministère des Finances, par la BDL.
Durant le premier trimestre 2003, 29 fonctionnaires ont participé aux sessions de formation de la BDL sur des sujets tels que l'audit des banques et des institutions financières, les compétences créatives et intellectuelles, les indicateurs économiques et financiers, les normes internationales de comptabilité, les systèmes de paiements, les statistiques, la comparaison de systèmes financiers et autres.
Ces fonctionnaires sont issus des différentes directions de la direction générale des Finances, surtout les directions du Trésor et de la Comptabilité publique, les bureaux régionaux ainsi que de la direction générale des Douanes.
A noter que M. Mohamad Nafi, directeur du centre de formation de la BDL, intervient auprès des nouvelles recrues du ministère, afin de les familiariser avec les fonctions de la Banque, ainsi qu'avec les relations qu'elle entretient avec les différentes administrations publiques.

مصرف لبنان

COOPÉRATION AVEC L'AGENCE AMÉRICAINE POUR LE DÉVELOPPEMENT INTERNATIONAL- AMIDEAST

Dans le cadre de la coopération avec l'Institut des Finances, AMIDEAST-Liban a proposé une série de bourses adressées aux fonctionnaires du ministère des Finances, leur permettant de suivre des formations techniques et spécialisées dans les sujets de leur choix aux Etats-Unis et dans la région du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord.
L'Institut a donc envoyé les demandes de formation aux bureaux d'Amideast-Liban. La candidature de M. Salam Eido, chef du département des Etudes fiscales à la direction de la TVA, a été retenue; il suivra un programme de 3 semaines, du 23 juin au 18 juillet, à l'Université de Duke aux Etats-Unis.

AMIDEAST أميديست

PROJET DE DOMICILIATION DES SALAIRES ET DES PENSIONS DANS LE SECTEUR PUBLIC:

UNE EXPÉRIENCE RÉUSSIE

Depuis sa mise en œuvre par le ministère des Finances (MdF), il y a 14 mois, le projet de déboursement des pensions et des salaires à travers les banques commerciales, s'applique aujourd'hui à la majorité des agents des administrations, institutions et offices publics, ainsi qu'à tous les fonctionnaires retraités. Le projet de domiciliation des salaires et des pensions figure parmi les multiples projets de développement des activités et des méthodes de travail du MdF; projets qui couvrent les activités de la direction générale des Finances, la direction des Services fonciers et du Cadastre et la direction générale des Douanes. Ces projets seront entrepris selon un plan de travail bien élaboré afin d'établir et de développer la base de données relative aux différents secteurs économiques qui est d'une grande importance pour le ministère des Finances. Ce même plan contribuera à l'application future de la taxe unifiée.
Ces projets visent également à améliorer la productivité du MdF, et à renforcer ses capacités de contrôle, de suivi et d'analyse. Ils développent et simplifient les procédures liées au service des contribuables dans le but de rendre leur prestation meilleure et moins coûteuse.

Le début:

Durant le dernier trimestre 2001, le ministère des Finances avait commencé a jeté les fondements du projet de domiciliation; ce qui a nécessité une coordination avec les banques commerciales, la Banque du Liban et les différentes administrations et institutions publiques, ainsi qu'une modification des logiciels et de certaines procédures liées à la préparation et l'audit des relevés des salaires.
L'exécution du projet a été entamée début mars 2002. Il a été

appliqué sur les fonctionnaires du MdF, en premier lieu, pour deux mois consécutifs, durant lesquels cette expérience a été analysée, évaluée et modifiée pour l'adapter aux besoins du ministère.

Domiciliation dans les administrations publiques

Une fois l'essai terminé et réussi, le ministère des Finances a commencé à appliquer le projet progressivement dans les autres administrations, selon un plan de travail qui devait être achevé fin 2002. Ce délai a été respecté, avec quelques exceptions au sein du ministère de l'Education que le projet doit couvrir dans les deux mois prochains; par la suite, cinquante milles fonctionnaires civiles pourront bénéficier de la domiciliation de leur salaire.

Domiciliation dans les services de sécurité

Durant les premières phases du projet de domiciliation, le ministère des Finances a coordonné avec le ministère de la Défense et celui de l'Intérieur ainsi qu'avec le reste des services de sécurité pour domicilier les salaires de leurs fonctionnaires. L'interaction rapide avec ces parties a permis l'application efficace et précise du projet en un temps record, augmentant ainsi le nombre des bénéficiaires appartenant aux parties susmentionnées à 60,000 personnes.

Domiciliation dans les institutions publiques

Pendant la même période, le Premier Ministre a décrété la circulaire no 17, datée du 18/6/2002 stipulant que la date limite de l'exécution du projet est fin 2002; date respectée par la majorité des institutions publiques, à l'exception de quelques unes qui ont dû la reporter étant donné les obstacles techniques et administratifs auxquels elles ont fait face, obstacles surmontés plus tard.

Domiciliation des pensions

D'autre part, la domiciliation des pensions des fonctionnaires a été achevée fin août 2002; les caisses de déboursement des pensions, reparties dans toutes les régions libanaises ont été abandonnées; dorénavant, les retraités sont épargnés des longues files effectuées devant les caisses du ministère des Finances au début de chaque mois. Il est à noter ▶▶▶

que le nombre des bénéficiaires de la domiciliation des pensions s'élève à 135,000 L.L.

Avantages de la domiciliation des salaires et des pensions:

Le nouveau système adopté par le ministère des Finances pour le déboursement des pensions et des salaires de ses fonctionnaires à travers les banques commerciales, est appliqué à l'échelle mondiale, notamment dans les pays développés. Son exécution entraîne une panoplie d'avantages dont nous citons à titre d'exemple:

1. Réduire les risques affairant au transfert et à l'échange des fonds.
2. Faciliter l'établissement des listes des salaires et de leur transfert devenu dorénavant numérique.
3. Réduire le tas d'activités effectuées sur papier qui se déroulaient mensuellement au sein des administrations du ministère des Finances et de la Banque du Liban.
4. Alléger le fardeau dû à l'encaissement des salaires et des pensions.
5. Permettre aux fonctionnaires et aux retraités de tirer profit des services de crédit avancés par les banques commerciales dans lesquelles leurs salaires et pensions sont domiciliés.
6. Permettre aux institutions publiques et privées de faciliter les procédures de collecte de l'impôt et de prestation de services à travers les banques commerciales menant ainsi à la réduction du coût de la collecte.

La première étape du projet de domiciliation des pensions et des salaires est achevée; elle sera suivie par celle de la modernisation des logiciels et du développement de la base de données relative aux fonctionnaires, aux retraités et à toutes sortes de paies qu'ils encaissent y compris les rémunérations et les indemnités. ■

Aouni Baltaji
Conseiller du ministre des Finances

GESTION FINANCIÈRE ET TRANSPARENCE DANS LES OCBS LIBANAISES

L'Organisation internationale du management et de la formation (IMTI), appartenant à l'association de la Jeunesse chrétienne au Liban (YMCA), a organisé, le 27-5-2003, en coopération avec l'Institut des Finances, un atelier de travail sur «l'administration financière et la transparence dans les organisations communautaires de base libanaises». L'atelier a été inauguré par SEM le ministre des Finances, Fuad Siniora, en présence de M. le député, Nazem El Khoury, de la directrice de l'Amideast, Mme Barbara Batlouni et du directeur de l'IMTI, M. Ghassan Sayah. Cet atelier s'insère dans le cadre du programme lancé par l'IMTI en collaboration avec l'Amideast et visant à renforcer l'administration financière des OCBs opérant sur le territoire libanais. 50 représentants des 23 OCBs opérant au Liban dont des directeurs généraux et des employés spécialisés en la matière ont participé aux trois sessions de l'atelier qui ont traité

des sujets suivants: les procédures financières, le renforcement de la transparence et de la responsabilité financière et comptable au sein des OCBs et les obligations fiscales des OCBs (la TVA, la DASS, l'impôt sur les immeubles, etc.). ■

LE MINISTÈRE DES FINANCES ET LA RÉFORME DU SYSTÈME FISCAL

Comme d'habitude, le ministre des Finances, M. Fuad Siniora, a rassemblé, le 2-5-2003, à l'Institut des Finances, les hauts fonctionnaires du ministère afin de traiter des derniers développements parvenus sur le plan de la réforme du système fiscal. Etaient présents à la réunion, le directeur des Recettes, M. Walid El Khatib, le directeur de l'équipe de la TVA, M. Chawki Hamad, les directeurs des départements régionaux et ceux des unités financières. Les participants ont discuté des réformes entreprises jusqu'à présent, de celles en voie de développement et des réformes futures visant à instaurer une administration moderne performante.

La réunion a exposé le plan de réforme de la direction des Recettes qui repose sur le développement des politiques fiscales, la modification des lois fiscales et la modernisation de l'administration fiscale. Une phase transitoire serait indispensable; elle se traduit par l'établissement d'une unité chargée de l'impôt sur le revenu mieux connue par l'unité de la DASS (déduction de l'impôt à la source des salaires). Cette phase englobe également la création du département des Grands contribuables; sujet sur lequel les participants se sont attardés. En effet, ces contribuables déboursent 88 % de la somme totale de l'impôt sur le revenu collecté par le gouvernement bien qu'ils ne constituent que 7 % de la masse des contribuables. ■

"LE GOUVERNEMENT ÉLECTRONIQUE: RÉALITÉ ET DÉFIS"

Le ministère des Finances, représenté par Mme Raghda Jaber, coordinatrice du projet de mécanisation et de développement du registre foncier et du cadastre (COMAP), a participé au séminaire intitulé «Le gouvernement électronique: Réalité et défis», qui s'est tenu du 10 au 12 mai sous le patronage de la municipalité de Masqat, Sultanat d'Oman, et en coordination avec l'Institut arabe pour le développement des villes. 340 chercheurs et participants de 15 pays étaient présents à ce séminaire et 25 papiers de travail ont été avancés. Dans ce contexte, Mme Raghda Jaber a présenté, au nom de l'équipe du projet, une étude intitulée «Le gouvernement électronique: Théorie et réalité de l'application pratique». L'étude expose l'expérience libanaise quant à l'informatisation et la modernisation des services, dans le cadre du projet du registre foncier; elle avance des recommandations relatives au gouvernement électronique qui se résument par ce qui suit:

1. Oeuvrer à simplifier les procédures et à réduire les délais temporels nécessaires au lieu d'accorder une importance exagérée à la télécommunication, et ce, afin de préserver la dignité du citoyen en lui assurant facilité et rapidité dans l'accomplissement de ses procédures dans toutes les directions et départements. En effet, 10% seulement des citoyens de la région (notamment le Liban et l'UEA) utilisent les moyens de télécommunication, Internet et autres, pour achever leurs formalités; d'ou le besoin d'améliorer les services rendus aux citoyens dans les locaux des administrations publiques.
2. Mettre l'accent sur l'idée que la réforme juridique, bien que très importante pour le gouvernement électronique, ne devrait en aucun cas constituer un point de départ ou une condition pour entamer l'application de l'informatisation. Et ce, parce que le calendrier législatif se trouve souvent lié aux élections entachées de considérations politiques, alors que celui des projets d'informatisation est lié au besoin d'assurer rapidement les services électroniques, afin de commencer à récolter les fruits des investissements, à savoir la transparence et la rapidité dans l'accomplissement des procédures. En se basant sur l'expérience libanaise, la chercheuse recommande également d'adopter l'un des cadres législatifs appliqués internationalement, notamment dans les pays avancés dans ce domaine, tel l'Union soviétique ou les Nations unies, à condition de l'adapter suivant un rythme convenable au progrès réalisé dans l'informatisation des procédures administratives, pour que cette adaptation soit claire et conforme aux particularités du gouvernement concerné.
3. Mettre l'accent sur l'importance de la communication et de l'échange permanent d'informations avec les administrations concernées par l'informatisation. Dans ce contexte, l'étude a insisté qu'il était extrêmement important que l'ensemble des administrations publiques adopte le principe de travailler sur base électronique, étant donné que ce fait mène à un développement continuel. Ainsi, et partant de l'expérience libanaise, l'étude recommande de recourir à diverses stratégies pour pouvoir réaliser ce but, à savoir inscrire le programme de formation au cœur des projets d'informatisation et employer les étapes de vérification et d'acceptation du produit électronique pour familiariser les fonctionnaires avec l'informatisation. De même, l'étude propose de recourir à différents fonctionnaires pour réviser la conception des programmes, tester ces derniers et accomplir d'autres missions. De plus, l'étude a souligné l'importance de communiquer avec tous les fonctionnaires par le biais de réunions auxquelles participeraient de petits groupes exerçant des fonctions diverses. Par ailleurs, elle a souligné l'importance du soutien des responsables au niveau exécutif, qui a contribué largement à accélérer et à adopter l'informatisation. Ainsi, dans le cadre de l'expérience libanaise, il faudrait noter l'appui du ministre des Finances, M. Fuad Siniora, et son suivi assidu de la progression du projet, qui ont constamment motivé toute l'équipe du projet, durant les différentes étapes de son évolution. Pour conclure, ce séminaire a permis d'exposer l'expérience libanaise quant aux projets de modernisation entrepris par le ministère des Finances depuis 1996, notamment le projet d'informatisation et de développement du registre foncier et du cadastre. Quant à l'étude présentée par Mme Jaber, elle fut chaudement applaudie par l'assemblée et fut considérée comme l'une des trois meilleures études du séminaire. De même, Mme Jaber a accordé une interview à la télévision d'Oman, portant sur l'expérience du ministère des Finances relative à l'application du gouvernement électronique au Liban. ■

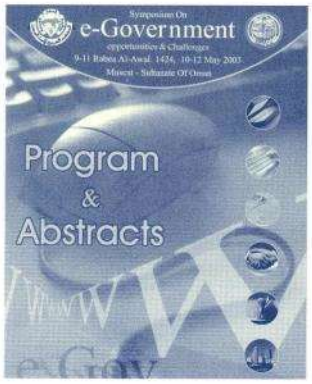

Raghda Jaber
Coordinatrice du projet COMAP

FACILITATION DES PROCÉDURES RELATIVES À LA DASS

Dans le but de faciliter les procédures relatives à la déclaration et au déboursement de la DASS (déduction de l'impôt à la source des salaires) et de renforcer les liens avec le secteur privé, le ministère des Finances représenté par l'unité de la DASS, a tenu une conférence portant sur cet impôt et présidée par le directeur général des Finances, M. Alain Bifani.
Parmi l'audience (76 participants) étaient le directeur des Recettes, M. Walid El Khatib, les directeurs des départements régionaux, des présidents de certains syndicats des professions libérales, des représentants des assemblées commerciales, ceux des chambres de l'agriculture, du commerce et de l'industrie ainsi que la presse spécialisée.
Dans son discours, M. Bifani a affirmé que la nouvelle méthode de déclaration et d'inscription de la DASS s'insère dans le cadre du développement administratif et de la restructuration de la DASS.
M. Bifani a, par la suite, exposé les mesures prises par le ministère afin d'élaborer la base de données afférant au secteur privé, de mettre fin à l'évasion fiscale, de développer les moyens de déclaration et de collecte de l'impôt et le recours des citoyens au secteur bancaire pour payer les impôts. Les efforts du ministère comprennent également des sessions de formation visant à permettre aux fonctionnaires concernés d'utiliser les bases de données et de gérer cet impôt. M. Bifani a signalé que le ministère oeuvre également à améliorer la communication avec les administrations publiques afférant aux salaires et aux revenus, notamment la direction de la Sécurité sociale, ainsi que la relation avec les contribuables et la communication avec les institutions privées afin que les procédures de déclaration et de déboursement de l'impôt soient claires et simples pour tous.
Pour sa part, Mme Basima Antonios, chef de l'unité de la DASS, s'est chargée de la présentation du projet de réforme et d'informatisation de la DASS en exposant les différentes étapes par lesquelles doit passer le projet pour atteindre ses objectifs. Puis, elle a détaillé les procédures d'inscription des employés indiquant les formulaires nécessaires (R3, R1-3, et R8). Mme Antonios a, de même, énuméré les délais d'inscription liés au nombre d'employés de chaque entreprise.
La conférence s'est terminée par une série de questions/réponses avec l'audience. ■

DELAIS D'INSCRIPTION	
Mois	**Nombre d'employés et de salariés**
Mai	10 personnes et plus
Août	Entre 5 et 9 personnes
Septembre	Entre 3 et 4 personnes
Novembre	2 personnes
Décembre	Une seule personne

Le numéro précédant de Hadith El Malia (n°15) comprenait des erreurs quant aux taux de calcul de la DASS et quant aux sommes déduites des salaires avant le calcul de cet impôt; nous énumérons ci-dessous les taux et les déductions correctes.
La DASS est calculée selon les taux suivants:

Les sommes déduites des salaires avant le calcul de la DASS sont les suivantes:
- 2% pour les recettes nettes imposables ne dépassant pas 6.000.000 L.L.
- 4% pour les recettes nettes imposables supérieures à 6.000.000 L.L. et inférieures à 15.000.000 L.L.
- 7% pour les recettes nettes imposables supérieures à 15.000.000 L.L. et inférieures à 30.000.000 L.L.
- 11% pour les recettes nettes imposables supérieures à 30.000.000 L.L. et inférieures à 60.000.000 L.L.
- 15% pour les recettes nettes imposables supérieures à 60.000.000 L.L. et inférieures à 120.000.000 L.L.
- 20 % pour les recettes nettes imposables supérieures à 120.000.000 L.L.

Statut Social	Montant de la déduction
Contribuable Célibataire	7.500.000 L.L.
Contribuable marié/e dont l'époux/se travaille et qui n'ont pas d'enfant.	
On y ajoute:	
Déduction pour l'épouse sans travail	2.500.000L.L.
Déduction pour l'enfant légitime (maximum de 5 enfants) qui est toujours à la charge de l'employé/salarié.	500.000L.L.

COMPARAISON DES CHIFFRES DE LA TVA: MAI 2003 Vs MAI 2002

	31 mai 2003	31 mai 2002	Taux de croissance
Nombre des contribuables soumis à la taxe, enregistrés et admis	10102	7923	27,5 %
Nombre des contribuables soumis à la taxe et enregistrés obligatoirement	8069	6623	21,8 %
Nombre des contribuables soumis à la taxe et enregistrés facultativement	2033	1300	56,4 %
Nombre des contribuables soumis à la taxe et enregistrés selon les régions:			
Beyrouth	3651	3024	20,7 %
Mont Liban	4944	3846	28,5 %
Békaa	412	289	42,6 %
Sud	436	320	36,3 %
Nabatiyé	105	63	66,7 %
Nord	554	381	45,4 %
Total	10102	9723	27,5 %
Nombre de visiteurs du site Internet	19337	13858	39,5 %

MASNAA: UN NOUVEAU CENTRE POUR LE REMBOURSEMENT DE LA TVA

Le ministère des Finances a inauguré, le 5 mai 2003, le second centre de restitution de la TVA dans la région frontalière de Masnaa, le premier étant celui de l'Aéroport International de Beyrouth. La compagnie internationale "Global Refund" se charge de l'opération de restitution de la taxe.

Quant aux conditions de restitution de la TVA aux touristes quittant le territoire libanais par la région frontalière de Masnaa, elles se résument par ce qui suit:

- Etre muni d'un passeport lors de l'arrivée et du départ du Liban.
- Présenter la facture de l'achat accompagnée du formulaire spécial à la restitution: "Global Refund Check".
- Apposer le seing de la direction des Douanes libanaises de Masnaa sur le "Global Refund Check" après s'être assurer que les marchandises obéissent aux conditions de restitution.

Si la demande de restitution est conforme aux conditions susmentionnées, le montant sera transférer au compte du touriste ou sera payé par un chèque envoyé à l'adresse du touriste et ce dans un délai de 35 jours à partir de la date de soumission de la demande. ■

Maria Nalbandian
Chef de l'Unité de Restitution

Le saviez vous?

La direction générale des Douanes joue un rôle essentiel dans la collecte de la TVA; elle collecte, à elle seule, 75 % de la somme totale de cet impôt

NOUVEAU GUIDE. PROFESSIONS LIBÉRALES: apprenez à gérer votre impôt sur le revenu

Le ministère libanais des Finances, étant conscient de l'importance d'une relation saine et transparente entre le gouvernement et le citoyen, a publié le second guide adressé au citoyen et intitulé «professions libérales: apprenez à gérer votre impôt sur le revenu». Ce guide a été préparé par l'Institut des Finances en collaboration avec l'Amideast. Il sera distribué gratuitement dans tous les départements du ministère et dans un nombre d'administrations publiques.

Le guide répond aux questions posées par le citoyen, quant à l'impôt sur le revenu (DASS), d'une façon claire et simple, et ce dans le but de:

- Clarifier la relation du citoyen avec le département chargé de la DASS;
- Faciliter l'exécution des procédures relatives à la déclaration et au déboursement de l'impôt par le citoyen;
- Simplifier les procédures de consultation du département concerné pour que le citoyen connaisse ses droits et obligations et qu'il ne soit pas assujetti aux amendes et aux pénalités.

Groupe Cible:

Le guide s'adresse à chaque personne ayant une profession libérale, adhérant ou non à un syndicat; il s'adresse également aux universitaires qui vont faire partie intégrale de la main d'œuvre. Le guide permet à ce groupe de contribuables de connaître leurs droits et obligations quant à la déclaration et au calcul de l'impôt; il énumère les dates limites et les procédures de déboursement de cet impôt ainsi que les amendes et les pénalités infligées aux contribuables. De plus, le guide informe les contribuables sur les procédures d'objection et ce d'une manière simplifiée, claire et précise.

But du guide

La clarification des procédures relatives à l'impôt sur le revenu encourage les contribuables, ayant une profession libérale, à effectuer leur déclaration sans avoir recours à une partie tierce; ils pourront par la suite respecter les lois fiscales et gérer leurs impôts de la manière la moins coûteuse, la plus efficace et la plus rapide possible. Ce qui permet de réaliser l'objectif principal du ministère des Finances qui se résume par le développement de la transparence dans les départements concernés. ■

Charbel Chédrawi
Unité de Recherche et d'Analyse Fiscale

Vous pouvez obtenir le guide de l'Institut des Finances.

CAMPAGNE DE RECYCLAGE À L'INSTITUT DES FINANCES

Selon une enquête menée, il y a deux ans, par le magazine "Environnement et Développement", 85% des Libanais sont conscients du danger qui menace leur environnement; ils savent également qu'il incombe à chaque citoyen de réagir afin de réduire la dégradation de la nature.
De multiples décisions radicales ont été prises à cet égard par le gouvernement et ont eu un impacte positif sur plusieurs aspects environnementaux; on en cite:

- L'arrêt des véhicules à mazout et à essence sans plomb qui s'est traduit par la réduction de la pollution à Beyrouth.
- La prohibition des carrières de cailloux et de sables: cette décision n'a pas été respectée à part entière, mais elle a permit de ralentir la vitesse de l'érosion des montagnes libanaises.

Cependant, les mesures prises par le gouvernement ne sont pas, à elles seules, suffisantes; elles doivent être accompagnées par la volonté des citoyens à protéger leur environnement.
De nombreuses expériences ont prouvé que l'individu peut, tant dans les cités que dans les villages, contribuer à la protection de son environnement. En effet, les villages de «Bcharré» et de «Arab Salim» furent le temoin de deux expériences réussies dans le triage des déchets solides. Les deux projets ont duré deux ans mais n'étaient pas suffisamment équipés pour traiter les déchets des habitants des deux villages; il a fallu donc les arrêter et recourir à l'aide d'experts en la matière afin de les faire aboutir.
Dans ce cadre, l'Institut des Finances a lancé une campagne pour le recyclage du papier qu'il utilise. Il espère élargir son champ de travail afin de recycler 80 % du papier utilisé dans la majorité des directions du ministère des Finances. Cet objectif est difficile mais il n'est pas impossible à réaliser. Le succès de ce projet repose, en premier lieu, sur la participation de tous les fonctionnaires du ministère et, en second

lieu, sur la garantie d'un moyen pour recycler cette énorme quantité de papier.

Il existe au Liban deux moyens de recyclage:

1. L'usine de recyclage du papier et du carton située à «Choueifat»; cependant le coût du transport du papier pourrait constituer un obstacle si la quantité à recycler n'est pas énorme.
2. La fermentation du papier avec les déchets organiques afin de transformer le mélange en engrais.

L'Institut, pour sa part, adopte le second moyen et les résultats sont encourageants.

Avantages du recyclage du papier:

Le Liban recourt toujours aux décharges pour se débarrasser des ordures. Chaque tonne de papier jetée aux décharges occupe un volume de 2.5 m^3. Ce qui entraîne le gaspillage d'une matière première (le papier) dont on pourrait profiter, ainsi que la perte d'espace qui pourrait servir à couvrir les déchets non biodégradables à l'instar des chaussures, du tissu et autres.
De plus, une tonne de papier recyclé permet de sauver 17 arbres (nombre d'arbres nécessaire à la production d'une tonne de papier) et de conserver 26,460 litres d'eau douce.
Par son initiative, l'Institut est parvenu à établir la pierre angulaire du projet de recyclage au sein du ministère des Finances. Nous devons, par la suite, tous œuvrer à faire aboutir cette expérience, et ce afin de faire preuve d'une administration publique pionnière et moderne; une administration qui servira de modèle aux autres ministères, aux écoles, aux universités voir même au secteur privé. ■

Ziad Abi Chaker
Ingénieur de ressources biologiques

Le saviez vous ?

1- Une tonne de papier recyclé permet de sauver 17 arbres.
2- Une tonne de papier recyclé permet de conserver 26,460 litres d'eau douce.
3- Une tonne de papier jetée aux décharges occupe un volume de 2.5 m3.

Recyclage de papier

Oeuvrons ensemble pour un meilleur environnement et un plus beau pays.

Pour plus de détail sur le recyclage de papier dans votre administration, contactez Mlle Zeina Misk:
☎ 01-425 148/9
✉ z.misk@if.org.lb

LA LOI ORGANIQUE RELATIVE AUX LOIS DE FINANCES (LOLF)

La nouvelle loi organique, publiée en août 2001, est le fruit de l'initiative du parlement français visant à réformer l'ordonnance organique relative aux lois de finances de 1959 qui devrait concourir à une maîtrise accrue des finances publiques et à accorder à l'Etat un nouveau rôle et une nouvelle place dans l'économie française. Le passage d'une logique de dépenses à une logique de moyens pour atteindre des objectifs prédéterminés en est l'illustration principale. Dans le cadre de la nouvelle loi, les 848 chapitres de dépenses seront transformés en 150 programmes répartis sur tous les ministères. Il convient de signaler que l'administration française se mobilise pour faire aboutir ce chantier sans précédent d'ici 2006.

Présentation de la LOLF sous la voûte du parlement libanais

Dans le cadre des nouvelles approches et réformes budgétaires survenues dans le monde, notamment le transfert du budget des crédits au budget de performance et des programmes, et dans le cadre des efforts déployés par le Liban pour la restructuration de son économie et de la performance gouvernementale, l'Institut des Finances a organisé, le 6 mars 2003, un séminaire sur la Loi organique relative aux lois de finances (LOLF), et ce, en coopération avec la Commission parlementaire des finances et du budget, ainsi qu'avec la direction générale de la Comptabilité publique (DGCP) du ministère français de l'Economie des Finances et de l'Industrie (MINEFI), séminaire animé par M. Jean-Baptiste Gillet, adjoint au directeur général de la DGCP.
L'audience (75 participants) était constituée d'un nombre de ministres et de députés, notamment ceux impliqués dans le processus de réforme budgétaire, tels que: SEM le ministre des Finances, Fuad Siniora, Mm. les ministres Pierre Helou, Bshara Merhej, Khalil Herawi et Najib Mikati, ainsi que Mm. les députés Samir Azar (président de la Commission parlementaire des finances et du budget), Mikhael El Daher, Misbah El Ahdab, Ghassan Mkheyber. Etaient également présent des diplomates, de hauts responsables appartenant aux autorités d'inspection et aux diverses administrations publiques, des experts en économie et en finances ainsi que la presse spécialisée.
Dans son allocution d'inauguration, M. Azar a souligné l'importance du développement de la loi budgétaire tout en affirmant que les finances publiques doivent être conformes aux normes de compétence, de performance et de productivité à l'instar du secteur privé. Pour sa part, M. Siniora a également souligné l'importance des nouvelles approches visant à modifier les systèmes budgétaires publics et celle de l'adoption de nouvelles formes de gestion budgétaire tout comme la France.
M. Gillet, quant à lui, s'est chargé de la présentation du projet de réforme de la loi organique et de l'énumération de toutes les étapes par lesquelles ce projet est passé. Tout d'abord, il a retracé l'histoire du développement de l'ordonnance de 1959, selon laquelle s'exercent actuellement les budgets en France, et qui remonte à la Cinquième République. Ensuite, il s'est attardé sur les démarches entreprises en France, en 2000 et 2001, afin de réformer les lois budgétaires. En effet, ce n'est qu'en 2001 que l'ordonnance de 1959 a été modifiée; un courant soutenant la réforme est apparu; il a été appuyé par un consensus quasi-total entre le sénat, le parlement et le gouvernement.
D'autre part, M. Gillet a noté que la France s'est basée sur les expériences des autres pays en la matière; il a relaté les différents obstacles auxquels la France a fait face au début de cette réforme et ce dans le but de voir le Liban les éviter. Il a signalé que la LOLF constitue, à elle seule, un outil essentiel pour renforcer la compétitivité de l'économie et appliquer la réforme financière et administrative. Ensuite ont été détaillées les caractéristiques et les objectifs de la LOLF.
Le séminaire a été clôturé par une série de questions/réponses avec l'audience.

LOLF: caractéristiques et objectifs

1. Réforme du cadre de la gestion publique à travers :

- L'orientation des budgets vers des résultats:
  - Définir un programme général représentant une série de crédits alloués pour réaliser un objectif précis qui va de paire avec la politique de l'Etat.
  - S'engager sur les résultats à travers un projet annuel de performance qui permet de mesurer l'efficacité socio-économique de la dépense, la qualité du service rendu, et l'efficacité de la gestion.
  - Rendre compte des résultats en présentant un rapport annuel de performance similaire, par la présentation et la structure, au projet annuel, et ce afin de faciliter la comparaison prévision/réalisation.
- L'octroi aux gestionnaires des moyens de leur responsabilité et ce en leur accordant:
  - Une marge de manœuvre élevée dans l'utilisation des crédits qui leur sont alloués.
  - Une liberté pour redéployer les crédits ▶▶▶

entre les titres.
- Une marge de responsabilité élevée résultant de leur engagement à réaliser des objectifs déterminés, et ce à travers le contrôle de la performance.

• La remise en cause des procédures de gestion interne et ce à travers:
- L'organisation du pilotage interne et de la performance des services.
- La fourniture de systèmes de mesure des résultats obtenus.
- L'audit et le contrôle des systèmes de mesure des résultats.

2. Garantie de la transparence des informations budgétaires et du contrôle parlementaire, et ce à travers :

• L'extension des prérogatives accordées au parlement quant à l'amendement et au contrôle du budget :
- Les pouvoirs d'amendements et de contrôle du parlement étendus.
- Les pouvoirs d'investigation et d'audition des parties d'inspection renforcés. ■

Xème colloque international des services du trésor

Le ministère libanais des Finances accueille à Beyrouth, le Xème colloque international des services du trésor, du 14 au 17 octobre 2003, en collaboration avec le ministère français de l'Economie, des Finances et de l'Industrie (MINEFI).

Les objectifs du colloque se résument par ce qui suit:
* Réunir les hauts responsables en matière de finances publique des pays de la zone Afrique -Caraïbes-Pacifique, du Moyen Orient et d'Asie;
* Renforcer les liens privilégiés de coopération en matière de techniques financières;
* Echanger et confronter les expériences, réfléchir pour améliorer la gestion des finances publiques.

Le colloque abordera des thèmes qui sont des préoccupations fortes des responsables du Trésor et de la comptabilité publique dont:
* Les défis et outils modernes de la gestion de la trésorerie;
* Les méthodes de gestion active de la dette;
* Les indicateurs de bonne gestion financière;
* Les moyens modernes de paiement;
* L'audit et le contrôle;
* Les outils modernes de diffusion de l'information financière;
* La gestion du changement par le biais de la formation et de la gestion du patrimoine humain.

Prendra part au colloque, environ, 120 participants appartenant à:
* 32 pays francophones ayant des liens étroits avec le MINEFI;
* 13 pays du Moyen-Orient;
* 6 organisations internationales;
* 7 organisations régionales.

LA LOLF À LA BIBLIOTHÈQUE DES FINANCES

Gestion publique : l'Etat et la performance
Auteurs: Henri Guillaune, Guillaume Dureau, Frank Silvent

Faut-il et peut-on reformer l'Etat? Pour répondre à cette question lancinante, l'ouvrage adopte une approche originale, fondée sur une enquête comparative menée dans huit pays.

Les expériences étrangères témoignent que partout la modernisation des administrations est engagée et qu'un nouveau modèle de gestion publique,centré sur la performance, se diffuse dans les pays où la vision de l'Etat est marquée par la doctrine libérale comme dans ceux demeurés fidèles à la culture de l'Etat providence.
Les auteurs présentent les objectifs, l'architecture et les méthodes de cette nouvelle gestion publique qui tend à s'ériger en standard à l'échelle internationale. Ils mettent en évidence les tendances convergentes qui se dessinent dans l'implantation et l'application de la gestion par la performance.
Sans magnifier, ni copier par réflexe un modèle dominant, ils examinent les acquis de ces réformes et leur impact réel sur le fonctionnement de l'Etat.
Plus que la poursuite mécaniste d'économies budgétaires, les bénéfices principaux de ces réformes sont à trouver dans la réalisation des objectifs politiques qui les ont inspirées: efficacité des politiques publiques, transformation des responsabilités des ministres et des gestionnaires, transparence et renforcement du contrôle démocratique, diffusion d'une culture managériale au sein de l'administration.
La loi organique du 1er août 2001 qui modifie en profondeur la constitution financière du pays, a pris acte du retard français et a défini un nouveau dispositif institutionnel pour le combler. A partir des leçons tirées des expériences étrangères, l'ouvrage s'efforce de cerner les conditions du succès pour que ce projet ambitieux débouche sur une véritable révolution des esprits et des méthodes.

VERS UNE NOUVELLE ADMINISTRATION PUBLIQUE ET UN NOUVEAU BUDGET

Considéré comme étant l'un des plus importants outil de la politique financière, le budget a préoccupé l'esprit de ceux qui ont œuvré à l'actualiser au niveau de la forme et du fond et ce afin qu'il remplisse sa fonction de manière plus générale et plus complète en tant qu'outil de planification, d'administration et de contrôle, permettant ainsi la réalisation des objectifs financiers de l'Etat.

Il existe quatre formes de budget, à savoir:

- Le budget des articles (crédits)
- Le budget de performance et des programmes
- Le budget de planification
- Le budget zéro

Le Liban adopte actuellement le budget des articles (crédits) et classifie les dépenses selon les objectifs à accomplir. Quant aux destinations de ces dépenses, elles sont bien déterminées et il est prohibé de dépasser les affectations d'un article. Cette forme de budget convient au système administratif centralisé qui place la décision financière au sommet de la hiérarchie, limite les prérogatives et le marge d'activité des fonctionnaires responsables de la gestion du budget et s'intéresse peu à l'évaluation des objectifs réalisés. Le budget des articles néglige l'analyse des coûts et sa comparaison avec la faisabilité économique; ainsi l'analyse et l'évaluation font défaut dans cette méthode étant donné que la dépense, dans ce cadre, consiste en un pourcentage de la dépense précédente et ne depend pas du revenu de la depense.

En d'autres termes, le budget des articles accorde plus d'attention à la dépense qu'à son revenu et à ses résultats; c'est ainsi que plusieurs pays ont opté pour une nouvelle forme de budget: le budget de performance et des programmes. Les Etats-Unis l'ont adopté au début des années 50s, le Canada au début des années 60s; la Grande Bretagne, les pays du Commonwealth ainsi que ceux de l'Est Asiatique et certains pays en voie de développement l'ont adopté au début des années 80s. La France, quant à elle, s'apprête à l'introduire progressivement pour faire aboutir le projet de réforme du budget avec l'exécution du budget 2006; plusieurs chantiers de préparations ont déjà été lancés dès la promulgation de la loi organique (no 692/2001) du 1er août 2001 visant à modifier les lois financières.

Le Liban, pour sa part, a commencé à se familiariser avec le concept du budget de performance, et ce à travers les conférences et les ateliers de travail tenus par des experts français et autres experts en la matière.

Définition du concept du budget de performance et des programmes

"Le budget de performance est celui qui définit les objectifs des crédits, indique le coût des programmes proposés pour réaliser ses objectifs et avance les données quantitatives qui permettent de mesurer les résultats de chaque programme".

Le budget de performance et des programmes œuvre, en premier lieu, à définir les objectifs principaux à réaliser au cours de l'année, puis à les organiser suivant un tableau chronologique et les traduire en activités ou programmes bien déterminés. Une fois le programme établi, il faut prévoir et mesurer les résultats de la dépense à partir d'indicateurs quantitatifs et qualitatifs selon lesquels une base d'informations précise et fiable sera édifiée. C'est là que réside le grand défit.

* On déduit que le budget de performance et des programmes est un ensemble d'opérations entrecroisés; le succès de son exécution repose sur de nombreux facteurs parmi lesquelles on site:

1. Un système comptable adéquat et informatisé; un système de rassemblement et d'analyse des informations; une atmosphère administrative qui facilite la prise de décisions.
2. L'identification des objectifs d'une manière logique et pratique.
3. L'identification des indicateurs de performance, et l'analyse méthodique des informations.
4. L'établissement d'un cadre élastique permettant une révision trimestrielle ou semestrielle du budget afin de mieux viser les objectifs et repartir les ressources selon la nécessité.
5. La formation spécialisée et continue des agents chargés de l'élaboration des budgets afin qu'ils s'adaptent au nouveau concept; la fourniture d'une assistance technique en la matière, surtout dans la phase transitoire.
6. Le soutien politique notamment au sein du parlement libanais chargé de l'étude et du vote du budget.

L'exécution du budget de performance doit se réaliser par étapes logiques; il faut tout d'abord l'appliquer dans un ou deux ministères après avoir étudié leurs situations, et s'être assuré de l'aptitude de leurs agents à accomplir de telles opérations. Ce n'est qu'après s'être assuré du succès de l'application dans les ministères pilotes, qu'il serait possible de la généraliser dans tous les autres ministères.

* Quant aux avantages escomptés de l'application du budget de performance; ils se résument par ce qui suit:

1. Malléabilité dans l'élaboration, la révision et l'exécution du budget ainsi que dans la répartition des ressources entres les différents programmes.
2. Facilité dans la réduction des dépenses, ce qui entraîne plus de clarté et de transparence.
3. Identification des objectifs et des priorités.
4. Promotion du contrôle a posteriori au détriment du contrôle a priori.
5. Promotion du contrôle parlementaire sur les dépenses publiques. ■

M. Elias Charbel
Directeur du Budget et des Allocation des Crédits

Séminaire sur la réforme fiscale au Liban

Le parti communiste a organisé un séminaire portant sur la réforme fiscale au Liban avec ses dimensions économiques et sociales, à l'hôtel Gefinor-Rotana le 21 et 22 mai 2003. M. Alain Bifani, le directeur général des Finances y a participé et a parlé, lors de son allocution, de l'administration fiscale, des réformes entreprises, et des projets futurs. D. Jihad Azour, le conseiller du ministre des Finances pour les affaires économiques et financières, y a de même participé.

Le ministre des Finances rencontre les économistes

Six mois après la conférence de Paris II, le ministre des Finances a rencontré un groupe d'économistes à l'Institut des Finances. Lors de cette rencontre, tenue le 20 mai 2003, le ministre a discuté avec les économistes des derniers développements économiques résultant de la conférence de Paris II. Les débats ont porté sur les principaux sujets suivants: la loi du budget, les nouvelles lois et leur implication fiscale, les développements financiers et monétaires résultant de la conférence de Paris II, les réformes entreprises au sein du ministère, et les conséquences de la guerre de l'Iraq sur l'économie libanaise.
Toujours dans le même cadre, le ministre des Finances a tenu une conférence le 27 mai, lors de laquelle ont été discutés les mêmes sujets mais cette fois-ci avec un nombre de journalistes et de médiatiques.

Les contributions des pays participant à la conférence de Paris II

Pays/Institutions Donataires	Montant de la Donation	Date
Malaisie	300 millions de dollars américains	décembre 2002
Oman	50 millions de dollars américains	décembre 2002
Koweit	55 millions de dollars américains	décembre 2002
Fonds Monétaire Arabe	300 millions de dollars américains	janvier 2003
Emirats Arabes Unis	300 millions de dollars américains	janvier 2003
Arabie Saoudite	700 millions de dollars américains	mars 2003
France	500 millions d'euros	mars 2003
Union Européenne	12.25 millions d'euros	avril 2003
Qatar	200 millions de dollars américains	mai 2003

Le ministre des Finances rencontre les hauts fonctionnaires de la direction générale des Douanes et de la direction des Services fonciers et du Cadastre le 11 mai 2003, à l'Institut des Finances

La rencontre a traité de l'application de réformes au sein du ministère des Finances; réforment qui exigent la réduction des dépenses et l'augmentation des recettes. En plus, ils ont passé en revue l'évolution de la modernisation et de la réorganisation du travail au sein des deux directions. Dans ce cadre, la direction des Services fonciers et du Cadastre a exposé les dernières réalisations accomplies lors de l'informatisation du registre foncier et des plans cadastraux (voir Hadith el Malia numéro 15 - Editorial). A son tour, la direction générale des Douanes a exposé l'évolution des projets de modernisation, de formation, et le plan de travail de l'an 2003.

Portes ouvertes: Les professeurs du Programme DESS –option gestion et comptabilité – à l'Université Libanaise:

Dans le cadre de la coopération avec les différentes universités libanaises (publiques et privées), et dans le but de créer un cercle de professeurs-formateurs susceptible de transmettre leurs connaissances et expériences aux fonctionnaires du ministère des Finances à travers la formation à l'Institut des Finances, ce dernier a organisé le 4 février 2003 une journée portes ouvertes avec les responsables et professeurs

du programme DESS –option gestion et comptabilité – à l'Université Libanaise. Ont participé à cette journée, M. Michel Bennasar, directeur régional de l'Agence universitaire de la Francophonie (AUF), D. Mohammed Gebali, responsable du Programme DESS, les professeurs, D. Jihad Azour, conseiller du ministre des Finances, ainsi qu'un nombre de fonctionnaires du ministère ayant suivi ce programme.
Les visiteurs ont fait le tour des locaux commençant par la Bibliothèque des Finances. Ensuite, la mission de l'Institut ainsi que les objectifs de la journée leur

ont été présentés. Les discussions qui ont suivi ont porté essentiellement sur la possibilité d'échange entre l'Université Libanaise et l'Institut, la participation des professeurs aux activités du ministère des Finances notamment les activités relatives au développement de la "culture financière" et l'amélioration des capacités des fonctionnaires dont la majorité provient de l'Université Libanaise.

Mission MINEFI France-28 avril-2 Mai 2003

Durant la période entre le 28 avril et le 2 mai, Mme Lamia El Moubayed Bissat, directrice de l'institut a effectué un voyage en France, accompagnée de Mme Rola Darwish, responsable des relations externes, et chargée du suivi de la coopération technique française.
La visite avait plusieurs objectifs dont la discussion du développement des activités de coopération technique avec le ministère français des Finances de l'Economie et de l'Industrie (MINEFI) pour l'année 2003, l'élaboration du programme de coopération pour 2004, et aussi, la tenue de la deuxième réunion du comité chargé de l'organisation du "Xème Colloque international des services du trésor", que le ministère libanais des Finances organise en collaboration avec la direction générale française de la Comptabilité publique (DGCP), à Beyrouth, du 14 au 17 Octobre 2003.
La mission a été très bien accueillie et les réunions avec les responsables des différentes directions du MINEFI se sont avérées très fructueuses, engendrant un plan de coopération pour 2003-2004, riche en missions d'assistance technique et en actions de formation spécialisées.

Des délégations du ministère à l'étranger

* **19-21 mai:** Une délégation du ministère des Finances a participé à la réunion annuelle de la Banque Mondiale qui a porté le titre de "La gestion de la dette et les marchés financiers internationaux".
* **9-18 mai:** Au cours d'une conférence tenue au siège de l'UNCTAD en Egypte, la délégation du ministère des Finances a effectué une formation sur les conventions de protection et de promotion des investissements.
* **23 avril 2003:** Dans le cadre de la réunion annuelle du Conseil des gouverneurs des fonds arabes, le ministre des Finances, et son conseiller D. Jihad Azour ont participé à la conférence des ministres arabes de l'Economie et des Finances, organisée par le Fonds monétaire arabe (FMA) à Abou Dabi.
* **10-13 avril 2003:** Le ministre des Finances, M. Fuad Siniora, accompagné du directeur général des Finances, M. Alain Bifani, de son conseiller, D. Jihad Azour, ainsi que d'un nombre d'experts, a présidé la réunion du G24 tenue au siège de la Banque Mondiale à Washington.

Une délégation arrive, une autre s'en va...

* **26-30 mai:** Une délégation des Pays Bas visite le ministère des Finances dans le but de signer la convention sur la prevention de la double imposition entre les deux pays.
* **12-17 mai:** Une délégation de la Banque Mondiale visite le ministère des Finances dans le but d'accorder une assistance technique visant à développer le système des retraités du secteur public.
* **10-12 mars:** Le ministère des Finances reçoit une délégation de l'agence mondiale Standard&Poor's afin d'effectuer l'évaluation de la situation du risque souverain. Après avoir mentionné dans son rapport daté du 18 décembre, que la situation économique du Liban est passée de négative à stable, cette fois-ci S&P, dans son rapport daté du 24 avril, a déclaré que la situation est passée de stable à positive.
* **26-27 février:** Une délégation du ministère des Finances du Pakistan visite le ministère des Finances libanais afin de discuter de la convention sur la prévention de la double imposition entre les deux pays.
* **25-27 février:** Une délégation de la société Moody's visite le ministère des Finances afin d'effectuer son évaluation annuelle du risque souverain.
* **18 février:** Une délégation du ministère des Finances chypriote visite le ministère des Finances libanais afin de signer la convention sur la prévention de la double imposition entre les deux pays.
* **27 janvier-7 février:** Une délégation du Fonds monétaire international (FMI) visite le ministère des Finances pour assurer le suivi des consultations annuelles de l'article IV.
* **21-24/28-31 janvier:** Une délégation du ministère des Finances mongol visite le ministère des Finances libanais dans le but de signer la convention sur la prévention de la double imposition et l'accord sur la protection et la promotion des investissements.
* **20 janvier:** une délégation du ministère des Finances malais visite le ministère des Finances libanais afin de signer la convention sur la prévention de la double imposition entre les deux pays.

الإعـــــداد

نشرة صادرة عن المعهد المالي
هاتف ٤٢٥١٤٨ - ١/٤٢٥١٤٩
فاكس ١/٤٢٦٨٦٠
موقع الانترنت www.if.org.lb
تحرير لبنى بستاني ميشلا ريق
مراجعة لبنى بستاني
إشراف لمياء المبيض البسّاط
تصوير كاميرا المعهد المالي
تنفيذ وإخراج: فرح دبوس
طباعة: Ipex
شارك في تحرير وتنقيح النصوص: شادي أبو شقرا
شربل شدراوي وكل فريق العمل في المعهد المالي

RÉDACTION ET PRODUCTION

La lettre interne du Ministère des Finances
Éditée par l'Institut des Finances
Tél: 01-425148/9 **Fax:** 01-426860
Site Internet: www.if.org.lb
Réalisation: Loubna Boustany et Michella Rizk
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: la caméra de l'Institut
Création et mise en page: Farah Dabbous
Imprimée par: IPEX
Ont participé à la rédaction et la révision: Chadi Abou Chakra, Charbel Chédrawi et toute l'équipe de l'IdF.

Thumbs.db

حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية
تصدر عن المعهد المالي - العدد ١٦، حزيران ٢٠٠٣

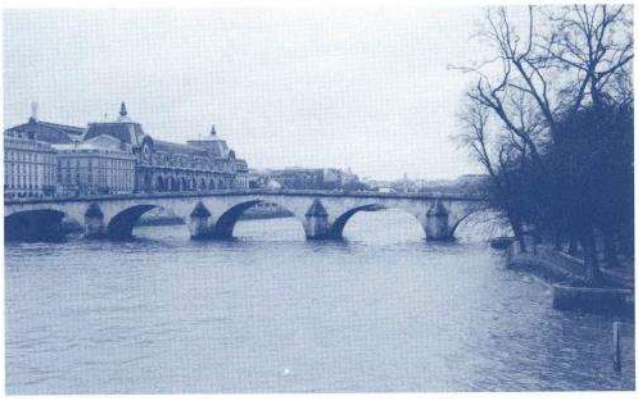

الافتتاحية

"لو كنتُ مواطناً أرجنتينياً أتابع أعمال مؤتمر باريس-٢، لتساءلت حتماً أين أخطأت حكومتي وكيف نجح اللبنانيون"

كريس باتن، مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي

خلال السنوات القليلة الماضية عمدت الحكومة اللبنانية إلى اعتماد حزمة من السياسات والإجراءات الإصلاحية على أكثر من صعيد لتعزيز أوضاع المالية العامة، ولتحريك العجلة الاقتصادية وخفيز النمو وخقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي من أجل التلاؤم مع التحولات الجارية. وقد نجحت حتى الآن في خقيق ما توخته بنسب متفاوتة في بعض منها وتعثرت في بعضها الآخر لأسباب كثيرة تتعلق بظروف وأوضاع داخلية وإقليمية قد لا تشكل في بعض منها تبريرات كافية للتقاعس وعدم المبادرة إلى متابعة عملية الإصلاح في شتى المجالات. وتمثلت أهم تلك السياسات والإجراءات بخفض الإنفاق وترشيده وزيادة مردوديته الاقتصادية والاجتماعية من جهة وزيادة الواردات من جهة أخرى توصلاً إلى خفض العجز وتعزيز الفائض الأولي في الموازنة.

كذلك فقد اتخذت الحكومة أيضاً إجراءات عديدة لتعزيز الانفتاح الاقتصادي، وزيادة الحركة الاقتصادية، وتفعيل دور القطاع الخاص، وخقيق نمو مستدام ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية وعلى سعي الحكومة الدؤوب لإيجاد فرص العمل الجديدة في الاقتصاد اللبناني.

أسهمت تلك الخطوات الجدّية التي اتخذتها الحكومة ولا سيما بعد النجاح في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وفي إقرار الحكومة لمشروع موازنة العام ٢٠٠٣ في إعطاء صورة أفضل على ما تقوم به الحكومة من إصلاحات مالية واقتصادية تعزز الثقة بتطور الأوضاع المالية والاقتصادية داخلياً وخارجياً، وتؤكد على إدراك متزايد لدى ◄◄◄

برعاية
البنك العربي...

في هذا العدد

الافتتاحية
التدريب
- استقبال ١١٦ موظفاً جديداً (ص.٢)
- موظف وزارة المالية في حقوقه وواجباته (ص.٢)
- تعزيز الدور الرقابي (ص.٣)
- دورة تنشيطية حول تنظيم التدريب لفريق عمل المعهد المالي (ص.٣)
- فريق الـVAT: الاتصال عبر الـ☎ (ص.٤)
- المراسلات الإدارية وإعداد النصوص (ص.٤)
- مديرية الجمارك والتدريب (ص.٥)

شركاء في التدريب
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت (ص.٧)
- مصرف لبنان (ص.٧)
- الأمديست (ص.٧)

أخبار الوزارة
- توطين الرواتب ومعاشات التقاعد (ص.٨)
- الإدارة المالية والشفافية في الهيئات الأهلية اللبنانية (ص.٩)
- الحكومة الإلكترونية (ص.١٠)
- الضريبة على الرواتب والأجور (ص.١١)
- مركز جديد لاسترداد الـVAT (ص.١٢)

مشاريع جديدة
- دليل المهن الحرة (ص.١٣)
- مبادرة للحفاظ على البيئة (ص.١٤)

الملف
- الموازنة في أنظمتها الجديدة (ص.١٥)
- المؤتمر الدولي الـ١٠ لإدارات الخزينة (ص.١٦)

أخبار سريعة - ص.١٨
حياة الوزارة - ص.٢٠
حديثكم حديثنا - ص.٢١
المكتبة المالية - ص.٢٣
دعوة: مهام وأخلاقيات موظف وزارة المالية (ص.٢٤)